



أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية
Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

دور الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة

إعداد: أسماء محمد رفيع عبد الرحمن محمدي

MMD: 20240020

المشرف: الدكتور محمد بن نويمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية الدفاعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صفحة التفويض

أنا الموقع أدناه (أسماء محمد رفيع عبد الرحمن محمدي)، أفوض (أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية) باستخدام هذه الرسالة لأغراض البحث والتعليم، شريطة عدم التعديل أو التحريف، مع الإشارة إلى حقي في الملكية الفكرية.

❖ الاسم: أسماء محمد رفيع عبد الرحمن محمدي

صفحة الإقرار

أُقرّ أنا (أسماء محمد رفيع عبد الرحمن محمدي) بأن هذه الرسالة من جهدي الخاص، ولم تُقدّم من قبل لنيل أي درجة علمية في أي جامعة أخرى، وأن جميع المراجع والاقتباسات موثقة توثيقاً علمياً صحيحاً، وأتحمل كامل المسؤولية عن محتواها.

❖ الاسم: أسماء محمد رفيع عبد الرحمن محمدي

❖ اسم المشرف: الدكتور محمد بن نويمي

صفحة لجنة المناقشة

Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies
Deanship of Graduate Studies and Scientific Research



أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

قرار تشكيل لجنة وتحديد موعد مناقشة رسالة الماجستير

بيانات الدارس/ة		
الاسم	اسماء محمدرقيع محمدي	رقم القيد
MDD20240020		
البرنامج	برنامج ماجستير الآداب في الدبلوماسية الدفاعية	
عنوان الرسالة	دور الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة	
أعضاء لجنة المناقشة		
الأعضاء	الاسم	
مقرر اللجنة / المشرف	د. محمد النوبي	
عضو لجنة مناقشة	أ.د. محمد الشرقاوي	
عضو لجنة مناقشة	د. حسن جوني	
موعد المناقشة		
تاريخ المناقشة	03/06/2026	
وقت المناقشة	13:30	
مكان المناقشة	القاعة 6	

بناءً على تنصيب اللجنة العلمية لرمائل الماجستير أو وافق على تشكيل اللجنة المُقترحة لمناقشة الرسالة.

اعتماد عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د. إبراهيم السعيد

العميد المساعد لشؤون البحث العلمي

أ.د. مصطفى أديب

ملاحظات:

- تحفظ النسخ الورقية الأصلية من الرسالة لدى مكتب العميد المساعد لشؤون البحث العلمي وإرسال نسخ منها إلى أعضاء لجنة المناقشة قبل ما لا يقل عن 10 أيام من تاريخ مناقشة رسالة الماجستير.
- يتم إيداع هذا النموذج لدى مكتب العميد المساعد لشؤون البحث العلمي مع الأخذ بالاعتبار اللوائح والسياسات الخاصة بعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، خاصة سياسة الإشراف على الرسائل.

نسخة إلى:

- رئيس القسم الأكاديمي.
- أعضاء لجنة المناقشة.
- الدارس/ة.

الإهداء

إلى روح والدي الغالي

رحمك الله بقدر ما كنت نوراً في حياتي

وبقدر ما غرست في داخلي من قوة وأمل ..

هذا الإنجاز أهديه لذكراك التي لا تغيب ..

ولدعواتك التي ما زلت أستشعر أثرها في كل خطوة.

وإلى أُمي الحبيبة ..

نبض القلب وسر الاستمرار ،

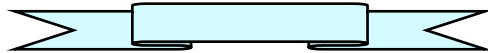
إليك أهدي هذا النجاح ، امتناناً لعطائك الذي لا ينضب ،

ولدعائك الذي كان ولا يزال سندي في كل طريق.

وإلى اخوتي وأخواتي ..

سندي في الحياة ورفاق دربي ..

شكراً لوجودكم الدائم ، ودعمكم الذي كان له الأثر الأكبر في بلوغ هذا الهدف.

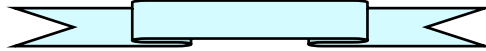


الشكر

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور/ محمد بن نويمي، مشرف الرسالة، على دعمه المتواصل، وتوجيهاته العلمية القيّمة، وملاحظاته الدقيقة التي كان لها بالغ الأثر في تطوير هذه الرسالة وتعزيز مضمونها.

كما أعرب عن بالغ التقدير لسعادة الدكتور/ خالد بن محمد العطية، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع (الأسبق)، على دعمه وتشجيعه، وما كان له من دور محوري في تحفيزي للالتحاق بهذه الأكاديمية.

وأقدم كذلك بخالص الشكر والتقدير إلى أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، وإلى رئاستها وأعضاء هيئة التدريس الكرام، لما قدموه من دعم علمي وتوجيه رصين أسهم في بناء هذا العمل وإثرائه. ولا يفوتني أن أعبر عن صادق شكري لكل من ساهم في هذه الدراسة من خلال المشاركة في المقابلات العلمية، وإثراء هذا البحث بأرائهم وخبراتهم.



فهرس المحتويات

الصفحة	الصفحات التمهيدية
أ	❖ صفحة الغلاف
ت	❖ صفحة التفويض
ث	❖ صفحة الإقرار
ج	❖ صفحة لجنة المناقشة
ح	❖ صفحة الإهداء
خ	❖ صفحة الشكر
د	❖ فهرس المحتويات
ذ	❖ قائمة الجداول
ر	❖ قائمة الملاحق
ز	❖ الملخص بالعربية
س	❖ الملخص بالإنجليزية
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	❖ المقدمة
3	❖ مشكلة الدراسة
3	❖ أسئلة الدراسة
4	❖ أهداف الدراسة
4	❖ أهمية الدراسة
5	❖ منهج الدراسة
5	❖ حدود الدراسة
6	❖ تقسيم الدراسة
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري
8	❖ أولاً: الدراسات السابقة
16	❖ ثانياً: الإطار النظري
18	❖ ثالثاً: الإطار المفاهيمي
	الفصل الثالث: الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في دولة قطر

26	❖ المبحث الأول: السياق الاستراتيجي والأمني لدولة قطر
28	❖ المبحث الثاني: بنية منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر
31	❖ المبحث الثالث: الدبلوماسية الدفاعية القطرية وعلاقتها بالردع الدفاعي
	الفصل الرابع: المنهجية
35	❖ أولاً: التصميم البحثي
36	❖ ثانياً: ميدان الدراسة
36	❖ ثالثاً: المشاركون في الدراسة
37	❖ رابعاً: أدوات جمع البيانات
39	❖ خامساً: إجراءات جمع البيانات
40	❖ سادساً: أساليب تحليل البيانات
	الفصل الخامس: النتائج والمناقشة
43	❖ أولاً: عرض النتائج
47	❖ ثانياً: مناقشة النتائج
53	❖ ثالثاً: التوصيات
57	المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1-2)	❖ مفاهيم أساسية في نظرية الردع	17
جدول (2-2)	❖ مؤشرات الدبلوماسية الدفاعية	22
جدول (3-2)	❖ مؤشرات الردع الدفاعي	23
جدول (1-3)	❖ تحولات البيئة الأمنية في منطقة الخليج	27
جدول (2-3)	❖ أنماط التهديدات والتحديات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية	28
جدول (3-3)	❖ مكونات منظومة الردع الدفاعي	29
جدول (4-3)	❖ خصائص منظومة الردع الدفاعي	30
جدول (5-3)	❖ مرتكزات الدبلوماسية الدفاعية القطرية	31
جدول (6-3)	❖ تصنيف أدوات الدبلوماسية الدفاعية القطرية	32

38	❖ ترميز الوثائق	جدول (1-4)
38	❖ ترميز الخطابات	جدول (2-4)
47	❖ ملخص مصادر البيانات للمحاور	جدول (1-5)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
62	❖ دليل المقابلة	ملحق (1)
63	❖ الوثائق	ملحق (2)
63	❖ الخطابات	ملحق (3)

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة، وذلك في ظل التحولات التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية والدولية وتزايد تعقيد التهديدات. وسعت الدراسة إلى الكشف عن الإطار المفاهيمي والنظري الذي يربط بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع، وتحديد الأدوات والآليات التي تُوظَّف ضمن الدبلوماسية الدفاعية القطرية، إضافة إلى تحليل موقع هذا الدور داخل الاستراتيجية الدفاعية للدولة، واستكشاف التحديات المرتبطة بتوظيفه. واعتمدت الدراسة المنهج النوعي القائم على دراسة الحالة، حيث جُمعت البيانات من خلال (6) مقابلات شبه مهيكلة مع عدد من المختصين في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، إلى جانب تحليل (6) وثائق رسمية و(6) خطابات وتصريحات ذات صلة بالسياسات الدفاعية القطرية، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخلاص المحاور الرئيسة المرتبطة بأسئلة الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية تُستخدم بوصفها أداة تكاملية تجمع بين الأبعاد الدفاعية والدبلوماسية، وتسهم في تعزيز الردع من خلال بناء الشراكات الاستراتيجية، وتوسيع نطاق التعاون الدفاعي، وإدارة الرسائل الاستراتيجية المرتبطة بالأمن والاستقرار، كما بيّنت النتائج أن توظيف هذه الأداة يتم ضمن مقاربة مرنة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الردع والتعاون، بما يعكس خصوصية الحالة القطرية في التعامل مع التحديات الإقليمية. وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى أهمية تطوير الأطر المؤسسية للدبلوماسية الدفاعية، وتعزيز الشراكات الدفاعية، وتوسيع توظيف أدوات التعاون الدفاعي بما يدعم فاعلية الردع في البيئة الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الدفاعية، الردع الدفاعي، السياسة الدفاعية القطرية، الشراكات الدفاعية، الأمن الإقليمي، نظرية الردع، دولة قطر.

Abstract

This study aimed to analyze the role of defense diplomacy in enhancing the deterrence system of the State of Qatar within the context of contemporary regional challenges, in light of transformations in the regional and international security environment and the increasing complexity of threats. The study sought to examine the conceptual and theoretical framework linking defense diplomacy to deterrence, identify the tools and mechanisms employed within Qatari defense diplomacy, analyze its position within the national defense strategy, and explore the challenges surrounding its implementation. The study adopted a qualitative case study approach. Data were collected through six semi-structured interviews with specialists in defense and foreign policy, in addition to the analysis of six official documents and six speeches and statements related to Qatari defense policies. The data were analyzed using thematic analysis to identify key themes aligned with the research questions. The findings revealed that defense diplomacy in the Qatari context serves as an integrative tool that combines military and diplomatic dimensions, contributing to deterrence by strengthening strategic partnerships, expanding defense cooperation, and managing strategic messaging related to security and stability. The results also indicated that this approach reflects a flexible strategy aimed at balancing deterrence and cooperation, highlighting the distinctiveness of the Qatari case in addressing regional challenges. Based on these findings, the study emphasizes the importance of developing institutional frameworks for defense diplomacy, strengthening defense partnerships, and expanding the use of defense cooperation tools to enhance deterrence effectiveness in the regional environment.

Keywords: Defense Diplomacy, Deterrence, Qatari Defense Policy, Defense Partnerships, Regional Security, Deterrence Theory, State of Qatar

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة



المقدمة

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات متسارعة في طبيعة التفاعلات الأمنية والاستراتيجية، في ظل تصاعد الأزمات الإقليمية وتزايد تعقيد بيئات التهديد. وقد أسهم هذا الواقع في إعادة تشكيل مقاربات إدارة الأمن الوطني، بحيث لم تعد تقتصر على الاعتماد على القوة العسكرية التقليدية، بل باتت تركز على توظيف أدوات متعددة تشمل الأبعاد السياسية والدبلوماسية والعسكرية ضمن أطر استراتيجية متكاملة. وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أحد المسارات التي تعتمد عليها الدول لإدارة علاقاتها العسكرية، وتعزيز الشراكات والتحالفات، وتفعيل قنوات الاتصال الدفاعي، بما يسهم في الحد من التهديدات وضبط التفاعلات الأمنية.

ويرتبط هذا التحول بمفهوم منظومة الردع الدفاعي، التي لم تعد قائمة على امتلاك القدرات العسكرية فقط، بل أصبحت تعتمد على القدرة على توظيف هذه القدرات ضمن إطار تفاعلي يجمع بين العناصر المادية والأبعاد الدبلوماسية والاتصالية. ومن ثم، تُفهم منظومة الردع الدفاعي بوصفها بناءً ديناميكيًا يتشكل من تفاعل القدرات العسكرية مع الشراكات الاستراتيجية والرسائل الدفاعية، بما يعزز من مصداقية الدولة وقدرتها على التأثير في إدراك الخصوم وإدارة التهديدات في بيئات أمنية متغيرة.

وتتزايد أهمية الدبلوماسية الدفاعية في سياقات الأزمات، حيث تتيح للدول توظيف أدواتها الدفاعية ضمن أطر سياسية ودبلوماسية تسهم في ضبط مستويات التصعيد وإدارة التوازنات الاستراتيجية. كما تؤدي دورًا في بناء الثقة وتعزيز قنوات الاتصال وتوجيه الرسائل الاستراتيجية، بما يوسع خيارات صانع القرار في التعامل مع التحديات الأمنية دون الانزلاق إلى المواجهة المباشرة.

وفي هذا الإطار، تمثل دولة قطر حالة تحليلية مهمة، نظرًا لما تعمل ضمنه من بيئة إقليمية تتسم بتعدد التهديدات وتداخلها، وما تبنته من مقاربات دفاعية-دبلوماسية تهدف إلى توظيف الدبلوماسية الدفاعية في دعم أمنها الوطني وتعزيز منظومة الردع الدفاعي. وقد تجلّى ذلك من خلال إدارة العلاقات الدفاعية، وتنويع الشراكات الاستراتيجية، وتكثيف الحضور الدبلوماسي في القضايا الأمنية، بما يعكس توجهًا يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الردع والحفاظ على الاستقرار في سياق إقليمي معقد.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الدبلوماسية الدفاعية القطرية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي، من خلال استكشاف أبعاد هذا الدور وآلياته ومحدداته، وبيان انعكاساته على الأمن الوطني، تمهيدًا لعرض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وتساؤلاتها ضمن إطار علمي ومنهجي منضبط.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في غياب إطار تحليلي منضبط يفسّر الكيفية التي تُوظّف بها الدبلوماسية الدفاعية القطرية ضمن منظومة الردع الدفاعي في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة، على الرغم من الحضور المتزايد لهذا النمط من الدبلوماسية في الخطاب الرسمي والسياسات الدفاعية المعلنة. ويتجلى هذا الغياب في تعدد المقاربات التي يُقدّم من خلالها دور الدبلوماسية الدفاعية، حيث تتوزع بين أبعاد عسكرية وسياسية وتحالفية، دون وجود تصور تكاملي يوضح كيفية دمج هذه الأبعاد داخل بنية الردع الدفاعي للدولة.

ويترب على هذا التعدد في الأطر التفسيرية صعوبة في تحديد الموقع الاستراتيجي للدبلوماسية الدفاعية داخل منظومة الردع الدفاعي، وما إذا كانت تمثل مكوّنًا بنيويًا في بناء الردع أم أداة مساندة ضمن السياسة الدفاعية. ومن ثم، تتمحور الإشكالية البحثية حول تحليل نمط توظيف الدبلوماسية الدفاعية القطرية، من خلال تفكيك بنيتها وآلياتها ودلالاتها الاستراتيجية، في إطار تفسير العلاقة بينها وبين منظومة الردع الدفاعي في بيئة إقليمية تتسم بتعقيد التهديدات وتداخلها، وذلك دون الانخراط في القياس الكمي للفاعلية أو إصدار أحكام تقييمية على النتائج.

وتتعرّز هذه الإشكالية في ضوء ما تشير إليه الأدبيات من محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في حالة دولة قطر ضمن مقاربة تحليلية تفسيرية، حيث ركّزت معظم الدراسات على الأبعاد الوصفية أو الجزئية لهذه الظاهرة، دون بناء نموذج تحليلي يفسّر آليات توظيفها ضمن سياق استراتيجي متكامل. ويعكس ذلك وجود فجوة بحثية تتعلق بضعف الربط بين المفهومين داخل إطار تحليلي موحد.

وفي ظل هذا القصور، يظل فهم دور الدبلوماسية الدفاعية القطرية محكومًا بتوصيفات عامة أو قراءات غير مؤطرة منهجيًا، الأمر الذي يحدّ من القدرة على تفسير موقعها داخل الاستراتيجية الدفاعية للدولة وحدود إسهامها في إدارة التفاعلات الأمنية الإقليمية. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في بناء فهم تحليلي معمق لكيفية توظيف الدبلوماسية الدفاعية القطرية ضمن منظومة الردع الدفاعي، في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: (كيف تُسهم الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة؟)، وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الإطار المفاهيمي والنظري الذي يربط بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في الأدبيات الاستراتيجية؟

2. ما الأدوات والآليات التي تُوظف ضمن الدبلوماسية الدفاعية القطرية في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة؟
3. كيف يُسهم توظيف الدبلوماسية الدفاعية في بناء وتعزيز منظومة الردع الدفاعي في دولة قطر؟
4. ما التحديات والقيود التي تواجه توظيف الدبلوماسية الدفاعية في دعم منظومة الردع الدفاعي في دولة قطر؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تأصيل الإطار المفاهيمي والنظري الذي يوضح العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في الأدبيات الاستراتيجية المعاصرة.
2. تحليل الأدوات والآليات التي تُوظف ضمن الدبلوماسية الدفاعية القطرية في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة.
3. تفسير إسهام الدبلوماسية الدفاعية في بناء وتعزيز منظومة الردع الدفاعي، كما تنعكس في السياسات والخطاب الرسمي لدولة قطر.
4. تحديد التحديات التي تواجه توظيف الدبلوماسية الدفاعية في بناء وتعزيز منظومة الردع الدفاعي في دولة قطر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في بعدها العلمي والعملية على النحو الآتي:

- **الأهمية العلمية:** تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من إسهامها في سد فجوة تحليلية تتعلق بضعف الربط بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في الأدبيات الاستراتيجية، لا سيما في سياق الدول الصغيرة والبيئات الأمنية المعقدة. كما تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا يوضح كيفية تداخل الأدوات الدبلوماسية مع القدرات الدفاعية في بناء منظومة ردع متعددة الأبعاد، بما يسهم في تطوير الفهم النظري للعلاقة بين مفاهيم الردع والدبلوماسية الدفاعية وإدارة الأزمات. ويسهم ذلك في إثراء الأدبيات العربية في مجالات الدراسات الاستراتيجية والأمنية، ويفتح المجال أمام دراسات لاحقة تتناول أنماط توظيف الدبلوماسية الدفاعية في السياقات الإقليمية المختلفة، ولا سيما في منطقة الخليج العربي.
- **الأهمية العملية:** تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من تقديم قراءة تحليلية لكيفية توظيف الدبلوماسية الدفاعية ضمن منظومة الردع الدفاعي في دولة قطر في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة، بما يدعم فهم آليات الربط بين الأدوات الدبلوماسية والاعتبارات العسكرية والتحالفية في إدارة التهديدات. كما توفر الدراسة مرجعًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في قراءة الخطاب والسياسات الدفاعية-الدبلوماسية وتتبع تطورها، بما يعزز فهم ديناميات التواصل الاستراتيجي وتنسيق الرسائل الدفاعية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي بوصفه الإطار العام الذي يتيح جمع البيانات وتحليل المضامين والمعاني المرتبطة بالدبلوماسية الدفاعية القطرية ودورها ضمن منظومة الردع الدفاعي في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة، وذلك من خلال التركيز على المقابلات شبه المهيكلية وتفسير الخطابات وتحليل الوثائق بدلاً من قياسها كميًا. ويُعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى فهم كيفية بناء المعاني والأطر المفاهيمية المرتبطة بالأمن والدفاع ضمن سياق إقليمي متغير.

وفي إطار هذا التوجه، تتبنى الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على دولة قطر بوصفها حالة تحليلية، نظرًا لخصوصية بيئتها الأمنية وتعدد أنماط توظيف الدبلوماسية الدفاعية ضمن سياقها السياسي والاستراتيجي. ويتيح هذا المنهج فهمًا معمقًا لكيفية توظيف هذه الأدوات في سياقها الواقعي، من خلال تحليل السياسات الدفاعية، وأنماط الشراكات العسكرية، وأطر الخطاب الرسمي.

كما تعتمد الدراسة على تحليل الخطاب بوصفه إطارًا تحليليًا رئيسيًا لفهم الكيفية التي تُبنى بها المعاني والدلالات المرتبطة بالدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في الوثائق الرسمية والتصريحات والخطابات ذات الصلة. ويتيح هذا المدخل الكشف عن الأطر المفاهيمية والسرديات التي تُستخدم في تمثيل السياسات الدفاعية، وفهم العلاقة بين الأبعاد العسكرية والدبلوماسية في الخطاب الرسمي. وقد تم دعم ذلك باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) في تنظيم البيانات واستخلاص المحاور التحليلية المرتبطة بأسئلة الدراسة.

حدود الدراسة

تلتزم هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي تقيّد نطاقها وتحدد مجال تطبيقها، وذلك على النحو الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على تحليل الدبلوماسية الدفاعية القطرية ودورها في تعزيز منظومة الردع الدفاعي، مع التركيز على أدواتها وآلياتها وأنماط توظيفها في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة.
- **الحدود المكانية:** تنحصر هذه الدراسة في دولة قطر بوصفها حالة التحليل الرئيسية، مع الإشارة إلى البيئة الإقليمية المحيطة باعتبارها السياق الذي تشكّلت ضمنه السياسات والممارسات الدفاعية-الدبلوماسية.
- **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من عام 2017 إلى عام 2025، وهي المرحلة التي شهدت تحولات جوهرية في البيئة الأمنية الإقليمية المرتبطة بدولة قطر، وما صاحبها من إعادة تشكيل للسياسات والممارسات ذات الصلة بالدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي.

تقسيم الدراسة

وفقًا لما سبق، تتوزع هذه الدراسة على خمسة فصول مترابطة؛ حيث يعرض الفصل الأول الإطار العام للدراسة، ويتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة والإطار النظري والمفاهيمي. كما يركز الفصل الثالث على الإطار الموضوعي للدبلوماسية الدفاعية القطرية ومنظومة الردع الدفاعي، في حين يُخصص الفصل الرابع لعرض المنهجية المعتمدة، ويُختتم الفصل الخامس بعرض النتائج ومناقشتها وتقديم أبرز التوصيات.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري

يتناول هذا الفصل الدراسات السابقة والإطارين النظري والمفاهيمي للدراسة، بوصفها الأساس المعرفي الذي تستند إليه في تحليل دور الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي. ويهدف إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وتحديد ما قدمته من نتائج واتجاهات بحثية، بما يساهم في الكشف عن الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة. كما يعرض المرتكزات النظرية المفسرة للعلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، إلى جانب ضبط المفاهيم الرئيسية والمتغيرات والعلاقات التحليلية المرتبطة بها. وبذلك يوفر الفصل مرجعية علمية تساهم في توجيه الدراسة وبناء إطارها التحليلي وتفسير نتائجها.

أولاً: الدراسات السابقة

1. عرض الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث عرضاً منهجياً للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، من خلال تصنيفها وفق محاور تحليلية تشمل الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، إلى جانب الدراسات التي عالجت الحالة القطرية في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة. ويهدف هذا العرض إلى إبراز ملامح الجهد العلمي السابق، والتعرف إلى المناهج والأدوات المستخدمة، وأهم النتائج التي خلصت إليها تلك الدراسات.

أ. الدراسات التي تناولت المتغير المستقل: (الدبلوماسية الدفاعية)

يضمّ هذا المحور الدراسات التي تناولت الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أحد المفاهيم المعاصرة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، سواء من حيث نشأتها وتطورها، أو من حيث أدوارها ووظائفها في إدارة التفاعلات الدولية. ويركّز هذا العرض على إبراز تنوع المقاربات النظرية والتطبيقية التي عالجت هذا المفهوم في سياقات مختلفة.

كشفت دراسة (الحمود، 2023) المعنونة بـ "الدبلوماسية الدفاعية: دراسة في نشأة المفهوم واستخداماته" عن نشأة وتطور مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وعلاقتها بالدبلوماسية العامة، حيث اتجهت إلى تحليل أسباب إنتاج هذا المفهوم استجابة لتزايد الحروب والنزاعات المسلحة، وتفسير دوره في درء الحروب وتحقيق السلم والأمن الدوليين. وطبقت الدراسة المنهج التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي. وأظهرت النتائج أن الدبلوماسية الدفاعية تُعد وسيلة غير عسكرية لتجنب المواجهة المباشرة، وتساهم في تعزيز التحالفات الإقليمية وفوق الإقليمية، وتكثيف التنسيق مع الدول الفاعلة، بما يدعم تحقيق السلم والأمن ويحد من احتمالات التصعيد في النزاعات. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أبرزها تعزيز فهم الدبلوماسية الدفاعية كأداة لحل النزاعات، وتطوير القدرات التحليلية والمؤسسية للدول في هذا المجال، وتعميق التعاون الدولي والإقليمي عبر شراكات استراتيجية متعددة.

كما أظهرت دراسة (عامر، 2023) بعنوان "التباري الاستراتيجي كمقاربة للدبلوماسية الدفاعية" اهتمامًا بموضوع التباري الاستراتيجي بوصفه إطارًا تحليليًا لفهم وتفعيل الدبلوماسية الدفاعية في بيئة دولية تتسم بتعدد مصادر التهديد، إذ سعت إلى توضيح كيفية توظيفه في إدارة التفاعلات الدولية من خلال استخدام أدوات القوة المادية وغير المادية للتأثير في سلوك الخصوم والحد من احتمالات التصعيد. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي. وأسفرت الدراسة عن نتائج من أبرزها أن التباري الاستراتيجي يرتبط بقدرة صانع القرار على تحقيق التوازن بين أدوات الإقناع والإكراه ضمن إطار غير تصاعدي، بما يعزز من فاعلية الدبلوماسية الدفاعية في إدارة التفاعلات الدولية. كما أوصت بضرورة إدماج هذا المدخل ضمن الاستراتيجيات الدفاعية وتطوير القدرات المؤسسية المرتبطة بأدوات القوة الصلبة والناعمة.

وفي سياق متصل، سعت دراسة (Ćutić, 2022) المعنونة بـ "Defence Diplomacy and International Relations" إلى تناول تطور مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وتحول أدوارها في بنية العلاقات الدولية المعاصرة، في سياق التحولات التي شهدتها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث هدفت إلى تحليل التغيرات المفاهيمية والوظيفية التي طرأت على الدبلوماسية الدفاعية، وبيان دورها في تعزيز الثقة وبناء أنماط من الأمن الثنائي ومتعدد الأطراف، مع التركيز على تطور مهام الملحقين العسكريين بوصفهم فاعلين في دعم التعاون الدفاعي ضمن الأطر الإقليمية والدولية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، إلى جانب توظيف دراسة حالة مقارنة. واستنتجت الدراسة أن الدبلوماسية الدفاعية شهدت توسعًا في أدوارها بما يتجاوز الإطار الثنائي التقليدي، لتصبح أداة مهمة في دعم الأمن التعاوني وبناء الثقة وتعزيز التنسيق الدفاعي متعدد الأطراف بوصفها إحدى الأدوات غير القتالية في العلاقات الدولية المعاصرة. كما أوصت بضرورة تطوير الكوادر العسكرية والدبلوماسية، وتبني نماذج مرنة للتعاون الدفاعي بما يتلاءم مع التحولات الأمنية المتسارعة.

ومن زاوية أخرى، سعت دراسة (Muniruzzaman, 2020) المعنونة بـ "Defence Diplomacy: A Powerful Tool of Statecraft" إلى تعريف الدبلوماسية الدفاعية وتحليل دورها كأداة من أدوات صناعة السياسة الخارجية وإدارة شؤون الدولة، حيث هدفت إلى معالجة الغموض المفاهيمي المرتبط بالمصطلح منذ ظهوره في تسعينيات القرن الماضي، وبيان موقعه ضمن منظومة القوة الناعمة في العلاقات الدولية المعاصرة. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي. وتوصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الدفاعية شهدت تحولًا متزايدًا لتصبح أداة مهمة ضمن استراتيجيات الأمن القومي والسياسة الخارجية، لا سيما لدى الدول الكبرى، كما تسهم أنشطتها، مثل تبادل الضباط والتدريبات المشتركة وزيارات السفن، في بناء الثقة وتعزيز الشراكات الدفاعية طويلة الأمد دون اللجوء إلى استخدام القوة الصلبة. كما أوصت بضرورة تطوير إطار مفاهيمي أكثر وضوحًا للدبلوماسية الدفاعية وتعزيز دمجها ضمن استراتيجيات السياسة الخارجية والدفاعية للدول.

كذلك تناولت دراسة (Drab, 2018) المعنونة بـ "Defence diplomacy – an important tool for the implementation of foreign policy and security of the state" موضوع الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية وأمن الدولة، حيث هدفت إلى توضيح مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وتحديد دورها في تشكيل وتنفيذ السياسة الأمنية للدول. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الدبلوماسية الدفاعية يتوسع ليتجاوز الدبلوماسية العسكرية التقليدية، وأنها تؤدي دورًا مهمًا في بناء الثقة وتقليل النزاعات بين الدول، كما تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف ودعم الأمن الدولي. كما أوصت بضرورة دمج الدبلوماسية الدفاعية ضمن سياسات الدول الخارجية وتشجيع التعاون الدولي في أنشطتها المختلفة بما يعزز الأمن والاستقرار.

ب. الدراسات التي تناولت المتغير التابع: (منظومة الردع الدفاعي)

يتناول هذا المحور الدراسات التي عالجت منظومة الردع الدفاعي من زوايا نظرية وتطبيقية متعددة، من خلال بحث مكوناتها وآليات عملها في مواجهة التهديدات الأمنية. ويركّز العرض على الدراسات التي ناقشت مفهوم الردع وتطوره، وتنوع مستوياته وأبعاده، بما يعكس تعدد المقاربات التحليلية دون التقيد بنموذج تفسيري واحد.

أظهرت دراسة (فكري، 2024) بعنوان بـ "سياسة الردع والدول المراجعة من منظور واقعي: أزمة سد النهضة نموذجًا" اهتمامًا بتحليل قدرة النظرية الواقعية، ونظريتي الردع والدول المراجعة، على تفسير سلوك الدول في الأزمات الإقليمية، من خلال تناول أزمة سد النهضة بوصفها نموذجًا تطبيقيًا. إذ سعت الدراسة إلى تفسير سلوك إثيوبيا في ضوء مفاهيم القوة والردع ضمن الإطار الواقعي للعلاقات الدولية. واستعانت الدراسة بالمنهج التحليلي – النظري مدعومًا بتطبيق دراسة حالة، وانطلقت من افتراض أن تراجع عناصر القوة النسبية يؤثر في فعالية الردع، في حين يسهم توظيف أدوات القوة الناعمة والتحالفات في تعويض بعض الفجوات العسكرية. وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج من أهمها أن إدارة الأزمات الإقليمية تقتضي الدمج بين أدوات القوة الصلبة والناعمة ضمن إطار القوة الذكية، بما يستدعي توسيع مفهوم الردع ليشمل الأبعاد غير المادية والاعتبارات الداخلية إلى جانب الأبعاد العسكرية التقليدية.

بينما تطرقت دراسة (السعيد، 2021) الموسومة بـ "الإطار الدستوري للسياسة الدفاعية القطرية" إلى الأسس الدستورية التي تنظم السياسة الدفاعية في دولة قطر، مع التركيز على كيفية ضبط القرار الدفاعي والعسكري ضمن الإطار القانوني والمؤسسي للدولة. حيث ركزت الدراسة على تحليل المنطلقات الدستورية للسياسة الدفاعية، وبيان كيفية تكيفها مع متطلبات الأمن الوطني والتحول الإقليمي والدولي، ودور الدستور في تنظيم اختصاصات السلطات في المجال الدفاعي. وأتبعت الدراسة المنهج التحليلي القانوني إلى جانب المنهج الوصفي، من خلال تحليل نصوص الدستور القطري والتشريعات المنظمة للسياسة الدفاعية. وقامت الدراسة على فرضية أن وضوح الإطار الدستوري يسهم في تعزيز فاعلية السياسة الدفاعية واستقرار القرار الأمني. وأسفرت نتائجها عن عدد من الاستنتاجات، من أبرزها أن الإطار

الدستوري القطري يشكّل قاعدة مؤسسية داعمة للسياسة الدفاعية ومنظومة الردع، بما يستدعي تطوير التشريعات الدفاعية بما يواكب التحولات الأمنية المتسارعة.

كذلك تناولت دراسة (Mueller, 2020) بعنوان "The Continuing Relevance of Conventional Deterrence" موضوع الردع التقليدي باعتباره جزءاً من منظومة الردع الدفاعي، حيث هدفت إلى تحليل المبادئ النظرية للردع التقليدي وتطوره، وتقييم مدى استمرار أهميته ضمن الاستراتيجيات الدفاعية في القرن الحادي والعشرين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الردع التقليدي لا يزال يحتفظ بقدر من الفاعلية في مواجهة التهديدات الحديثة، رغم التحديات المرتبطة بتعقيد البيئة الأمنية المعاصرة، كما أن منظومة الردع تعتمد على تكامل القدرات التقليدية مع أدوات أخرى، مثل التحالفات والدبلوماسية الدفاعية. كما أوصت بضرورة تطوير مقاربات ردع متعددة الأبعاد تراعي التكامل بين القدرات العسكرية والأبعاد السياسية والدبلوماسية ضمن التخطيط الدفاعي طويل المدى.

وفي اتجاه آخر، ناقشت دراسة (Hamdi & Salman, 2020) بعنوان "The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States" موضوع استراتيجيات التحوّط بوصفها جزءاً من منظومة الردع لدى الدول الخليجية الصغيرة، حيث هدفت إلى تحليل كيفية مواجهة هذه الدول للتهديدات الأمنية الإقليمية من خلال تبني سياسات ردع غير مباشرة قائمة على التحوّط والتحالفات المرنة، بدلاً من الاعتماد الحصري على القوة العسكرية أو التحالفات التقليدية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ومقاربة دراسة الحالة. وأظهرت نتائج الدراسة أن استراتيجيات التحوّط والتحالفات غير المباشرة تُعد أدوات فعّالة في تعزيز الردع ضمن بيئات التهديد المعقدة، وأن فاعلية منظومة الردع لدى هذه الدول ترتبط بقدرتها على تنويع خياراتها الأمنية والردعية. كما أوصت بضرورة تعزيز المرونة التحالفية ودمج الأدوات الدبلوماسية والسياسية ضمن التخطيط الدفاعي طويل المدى.

ج. الدراسات التي تناولت الحالة القطرية

يعالج هذا المحور الدراسات التي تناولت الحالة القطرية في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة، بما في ذلك الدراسات التي بحثت الأبعاد السياسية والأمنية والدبلوماسية المرتبطة بهذه التحديات. ويركّز العرض على الدراسات التي قدّمت توصيفاً وتحليلاً لهذه السياقات وتداعياتها.

كشفت دراسة (الكواري، 2026) المعنونة بـ "العدوان الإسرائيلي على الدوحة والأمن القومي العربي" عن أبعاد الهجوم الذي استهدف مقر الوفد المفاوض لحركة حماس في الدوحة، وانعكاساته على مفهوم الأمن والردع القومي العربي وأنماط التفكير الدفاعي الإقليمي، حيث هدفت إلى تحليل الأبعاد السياسية والقانونية لهذا الحدث، وبيان دلالاته في سياق التهديدات للأمن العربي المشترك، مع التركيز على ما كشفه من تحديات في منظومة الأمن القومي وآليات الحماية الجماعية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوثائقي إلى جانب المنهج التاريخي المقارن. وأظهرت نتائج الدراسة

استمرار الدور القطري في الوساطة السياسية رغم التحديات المرتبطة بالبيئة الأمنية، مقابل تصاعد الإشكاليات المتعلقة بحماية السيادة الوطنية في ظل التهديدات الإقليمية. كما أوصت بضرورة تعزيز التنسيق العربي المشترك وإعادة تقييم استراتيجيات الردع والتعاون الإقليمي بما يدعم الأمن القومي العربي.

كما سعى تقرير تقدير موقف لـ (وحدة الدراسات السياسية، 2025) بعنوان "رذات الفعل الدولية على عدوان إسرائيل على قطر ودلالاتها السياسية" إلى تناول طبيعة الردود العربية والإسلامية والدولية على الاعتداء على دولة قطر، وانعكاساتها على السياسة الإقليمية والدبلوماسية للدوحة، حيث هدف إلى تقييم المواقف الرسمية تجاه هذا الحدث، وبيان فاعلية الأدوات الدبلوماسية والسياسية في التعامل معه. واستند التقرير إلى المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي الوثائقي. وتوصل التقرير إلى أن الردود الدولية اتسمت بطابع رمزي أكثر من كونها إجراءات عملية ملزمة، مع ارتفاع مستوى التضامن السياسي مع دولة قطر على المستويين العربي والإسلامي، مقابل محدودية الإجراءات القادرة على تحقيق ردع فعلي أو فرض قيود ملموسة على السلوك المقابل. كما أوصى بضرورة تطوير أدوات ضغط جماعية أكثر فاعلية، وإعادة النظر في منظومة الدفاع المشترك بما ينسجم مع متطلبات الأمن والاستقرار الإقليمي.

وفي سياق متصل، ناقشت دراسة (Arshad, 2025) المعنونة بـ "Post-Doha Attack: The Changing Dynamics of Qatar-U.S. Security Cooperation" تداعيات الهجوم على دولة قطر وانعكاساته على طبيعة التعاون الأمني بين قطر والولايات المتحدة في سياق التحولات التي تشهدها البيئة الأمنية في منطقة الخليج، حيث هدفت إلى تحليل أثر هذا الحدث في إعادة تقييم الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الإقليمية، واستشراف السيناريوهات المحتملة لتعزيز ترتيبات الأمن والتعاون الدفاعي في المنطقة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى تنامي النقاش حول الحاجة إلى تطوير أطر أمنية جماعية أكثر فاعلية في منطقة الخليج، وضرورة تبني مقاربات متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الدفاعية والاقتصادية والسياسية لتعزيز الأمن الوطني. كما أوصت بضرورة تطوير آليات دفاع إقليمية مشتركة وتعزيز التعاون القانوني والسياسي بما يدعم ترتيبات الأمن الإقليمي.

كذلك بحث تقرير تقدير موقف لـ (وحدة الدراسات السياسية، 2025) الموسومة بـ "العدوان الإسرائيلي على قطر: دوافعه وتداعياته" موضوع الهجوم على دولة قطر في 9 سبتمبر 2025 من حيث دوافعه الأمنية والسياسية وتداعياته على السياسة الإقليمية والدبلوماسية للدوحة، حيث هدف إلى تحليل الأسباب الاستراتيجية لهذا الحدث وتقييم انعكاساته على دور الوساطة القطرية وجهود حل النزاعات، لا سيما في قطاع غزة. واعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي مدعوماً بالمنهج التاريخي. وتوصل التقرير إلى أن هذا الحدث ارتبط بأبعاد استراتيجية تتجاوز كونه واقعة عسكرية، وكان له تأثير في مسار الوساطة القطرية وجهود التفاوض، كما أبرز التحديات المرتبطة بحماية السيادة الوطنية عبر سياسة الردع واستمرار الدور الدبلوماسي في بيئة أمنية معقدة. كما أوصى بضرورة تعزيز التنسيق الدفاعي الإقليمي ومراجعة آليات الحماية المرتبطة بالأدوار الوسيطة للدول بما يدعم استدامتها.

ومن زاوية أخرى، كشفت دراسة (عبد المجيد، 2022) المعنونة بـ "دبلوماسية قطر الدفاعية لتحقيق المصالح الوطنية" عن موضوع الدبلوماسية الدفاعية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية لدولة قطر، مع التركيز على دورها في تحقيق الأهداف الوطنية دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة، ولا سيما في ظل التحديات الأمنية التي واجهتها الدولة، حيث هدفت إلى تحليل كيفية توظيف هذا النمط من الدبلوماسية بوصفه أداة استراتيجية مكملّة لأدوات القوة التقليدية، من خلال دراسة تجربة دولة قطر خلال الحصار عام 2017. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي. وأظهرت نتائج الدراسة نجاح دولة قطر في توظيف الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة مكملّة لأدوات القوة التقليدية، بما أسهم في إدارة التفاعلات والتوازنات الإقليمية والحد من مستويات التصعيد، مع التأكيد على أهمية الاستمرار في اعتماد هذا المدخل ضمن استراتيجيات السياسة الخارجية والدفاع. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الدبلوماسية الدفاعية من خلال تنمية أطر التعاون الدولي والإقليمي بما يدعم تحقيق المصالح الوطنية في بيئة أمنية متغيرة.

بينما بحثت دراسة (البسوس، 2021) الموسومة بـ "الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية" موضوع تطور الدبلوماسية الدفاعية في دولة قطر وعلاقتها بالسياسة الخارجية والأمن الإقليمي، حيث عملت على تحليل اعتماد الدولة على هذا النمط من الدبلوماسية في بناء التحالفات العسكرية مع القوى الكبرى والإقليمية، وحماية مصالحها الجيوسياسية في بيئة إقليمية متغيرة. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، مدعومًا بمراجعة الوثائق الرسمية والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة بالسياسة الدفاعية والتحالفات العسكرية. وتوصلت إلى نتائج عدة من أبرزها ارتباط فاعلية الدبلوماسية الدفاعية بقدرة الدولة على تنويع خياراتها الأمنية وتنسيق التعاون العسكري مع الشركاء الدوليين، بما يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية في سياق أمن إقليمي متغير.

2. نقد الدراسات السابقة

يرمي هذا القسم إلى تقديم مراجعة نقدية منهجية للدراسات السابقة التي تناولت الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، مع التركيز على الكيفية التي عالجت بها هذه الدراسات العلاقة بين البعدين الدبلوماسي والدفاعي، ومدى اقترابها من تحليل الحالة القطرية في سياق أزمات أمنية فعلية، ولا سيما في ظل التحديات الإقليمية المعاصرة. ويستند هذا النقد إلى تقييم المناهج البحثية المعتمدة، وتحليل منطقية النتائج ومدى اتساقها الداخلي، إلى جانب إبراز مكان القوة والقصور، والكشف عن الفجوات البحثية، بما يُمهّد لتحديد موقع الدراسة الحالية وقيمتها المضافة ضمن الأدبيات القائمة.

أ. التقييم النقدي

تتمثل أبرز عناصر القوة في عدد من الدراسات التي اعتمدت أطرًا نظرية ومفاهيمية واضحة أسهمت في ضبط مفاهيم الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي وتحديد وظائفها الرئيسية، مثل دراسات (الحمود، 2023) و (Ćutić،

2022 و (Drab, 2018) و (Muniruzzaman, 2020) وقد مكن هذا التوجه هذه الدراسات من تقديم معالجات تحليلية معمقة لتطور المفهوم وأدواره ضمن حقل العلاقات الدولية، وأسهم في تحقيق قدر من الاتساق الداخلي بين الإطار النظري والتحليل المطروح. كما وقّرت هذه المقاربات قاعدة معرفية منظمة لفهم السياقات العامة التي تعمل ضمنها الأدوات الدفاعية غير العسكرية، بما يعزز قدرتها التفسيرية على المستوى المفاهيمي.

وبرزت عناصر قوة إضافية في الدراسات التي أولت اهتمامًا بالسياقات المؤسسية والخصوصيات الوطنية، ولا سيما تلك التي اعتمدت التحليل القانوني أو دراسة الحالة أو التحليل الوثائقي، مثل دراسات (عبد المجيد، 2022) و (السعيد، 2021) و (Hamdi & Salman, 2020) و (Arshad, 2025) وقد أتاح هذا التوجه تقديم قراءات أكثر قربًا من الواقع العملي، وربط السياسات الدفاعية بالمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة، خاصة في حالة الدول الصغيرة. كما أسهم هذا النمط من الدراسات في إثراء النقاش الأكاديمي بمعطيات تحليلية قابلة للبناء عليها، وفتح المجال أمام تطوير نماذج تفسيرية أكثر حساسية للسياق السياسي والأمني المعاصر. وتُعد هذه العناصر منطلقًا تبني عليه الدراسة الحالية مع توسيع نطاق توظيفها في سياق تطبيقي محدد.

في المقابل، تتمثل أبرز نقاط الضعف في عدد من الدراسات ذات الطابع النظري في محدودية الانتقال من التحليل المفاهيمي إلى الاختبار التطبيقي، مثل دراسات (الحمود، 2023) و (Drab, 2018) و (Muniruzzaman, 2020) و (Mueller, 2020) فعلى الرغم من إسهام هذه الدراسات في توضيح المفاهيم وتوسيع النقاش النظري حول الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع، إلا أن غياب التطبيقات العملية أو دراسات الحالة حدّ من قدرة نتائجها على تفسير السلوك الدفاعي في أزمات أمنية واقعية. كما أدى التركيز على التحليل العام إلى ضعف اختبار العلاقة بين الأدوات الدبلوماسية والنتائج الردعية، وهو ما انعكس على محدودية القيمة التفسيرية لهذه النتائج عند إسقاطها على سياقات أمنية محددة.

وتبرز نقاط ضعف إضافية في بعض الدراسات التطبيقية التي ركّزت على سياقات وطنية أو مؤسسية ضيقة، مثل دراسات (البسوس، 2021) و (عبد المجيد، 2022) و (السعيد، 2021) و (Arshad, 2025)، حيث حدّ الاعتماد المكثف على الوثائق الرسمية والتحليل القانوني أو السياسي من تفسير طبيعة السلوك الدفاعي الفعلي في بيئات أمنية متغيرة. كما أن تركيز هذه الدراسات على حالات أو أطر مؤسسية بعينها قلّل من قدرتها على بناء نماذج تحليلية أكثر شمولًا وقابلة للتعميم، وأسهم في بروز فجوة بين توصيف السياسات الدفاعية المعلنة وتحليل كيفية اشتغال أدوات الدبلوماسية الدفاعية ضمن منظومات الردع في البيئات الأمنية المعقدة. وتسعى الدراسة الحالية إلى تجاوز هذا القصور من خلال الربط المنهجي بين التحليل المفاهيمي ودراسة حالة أزمة أمنية فعلية.

ب. الفجوات البحثية

تكشف مراجعة الدراسات السابقة عن فجوة منهجية واضحة تتمثل في هيمنة المقاربات الوصفية والتحليلية التقليدية في دراسة الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، مع اعتماد واسع على تحليل الوثائق الرسمية والأدبيات الثانوية. وقد أسفر هذا التوجّه عن محدودية تنوع أدوات البحث، وغياب توظيف منهجي لدراسة الحالة بوصفها أداة تحليلية مستقلة في سياقات أزمات أمنية واقعية. كما افترقت غالبية الدراسات إلى دمج مناهج متعددة تتيح فهم التفاعل بين الأدوات الدبلوماسية والدفاعية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على تقديم قراءة تفسيرية شاملة لطبيعة اشتغال الدبلوماسية الدفاعية داخل منظومات الردع الوطني.

وتتمثل الفجوة التحليلية في ضعف الربط المنهجي بين الأطر النظرية المستخدمة في تحليل الدبلوماسية الدفاعية والنتائج التطبيقية التي خلصت إليها الدراسات السابقة. إذ غالبًا ما جرى توظيف المفاهيم النظرية بوصفها خلفية تفسيرية عامة دون إدماجها بصورة منتظمة في تحليل السياسات أو الخطاب الدفاعي. وأدى ذلك إلى تقديم قراءات جزئية ركزت على توصيف الأدوات أو السلوك الخارجي، دون تفكيك العلاقة بين الخطاب والممارسة والسياق الاستراتيجي، بما يحدّ من بناء تفسير متكامل يوضح آليات دور الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي.

كما تبرز فجوة تطبيقية واضحة في محدودية الدراسات التي تناولت الدبلوماسية الدفاعية القطرية في سياق أزمة أمنية مباشرة، ولا سيما الدراسات التي تناولت أحداث عام 2025، بوصفه حالة تطبيقية مكتملة الأركان. فقد انصبّت أغلب الأدبيات على التحليل العام للسياسة الدفاعية أو الردع أو الوساطة، دون معالجة معمّقة لكيفية توظيف الدبلوماسية الدفاعية عمليًا في إدارة التهديدات وتعزيز الردع. كما ظل التركيز منصبًا على توصيف الحدث أو نتائجه السياسية، دون تحليل بنية الخطاب الدفاعي-الدبلوماسي ودلالاته في لحظة أزمة استراتيجية عالية الحساسية.

ج. إسهام الدراسة الحالية

تسهم الدراسة الحالية في سد الفجوة المنهجية من خلال اعتماد مقاربة نوعية تحليلية تجمع بين تحليل الأدبيات، والوثائق الرسمية، ودراسة الحالة بوصفها أداة مركزية للفهم والتفسير. ويتيح هذا الدمج تجاوز محدودية المقاربات الأحادية التي هيمنت على الدراسات السابقة، والانتقال من الوصف العام للسياسات إلى تحليل تفاعلي يربط بين السياق، والأدوات، والخطاب. كما تمكّن هذه المقاربة من فحص كيفية توظيف الدبلوماسية الدفاعية ضمن منظومة الردع الدفاعي في لحظة أزمة، دون افتراض علاقة سببية مباشرة أو قياس كمي للفاعلية، بما يعزّز الانضباط المنهجي للدراسة.

وتقدّم الدراسة إضافة تحليلية من خلال الربط المنهجي بين الإطار النظري للدبلوماسية الدفاعية وتحليل الخطاب والسياسات الدفاعية المعلنة لدولة قطر. إذ تنتقل الدراسة من توصيف الأدوات إلى تحليل دلالاتها، وفهم آليات بناء

المعاني المرتبطة بالردع والشرعية وضبط التصعيد داخل الخطاب الرسمي. ويسهم هذا الربط في تفسير موقع الدبلوماسية الدفاعية داخل بنية الاستراتيجية الدفاعية القطرية، ويتيح قراءة أعمق للعلاقة بين البعدين الدبلوماسي والعسكري في إدارة الأزمات الأمنية المعاصرة.

وعلى المستوى التطبيقي، تتمثل القيمة المضافة للدراسة في تركيزها على الحالة القطرية ضمن سياق التحديات الإقليمية المعاصرة بوصفها سياقاً واقعياً لتحليل توظيف الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي. وتوفّر الدراسة قراءة تحليلية لكيفية إدارة الأزمة عبر الأدوات الدبلوماسية والدفاعية، دون الاكتفاء بتوصيف الحدث أو رصد نتائجه السياسية المباشرة. كما تتيح نتائجها بناء إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في دراسات لاحقة تتناول أدوار الدول الصغيرة في البيئات الإقليمية المضطربة، وأنماط إدارتها للتهديدات الاستراتيجية.

ثانياً: الإطار النظري

يُقصد بالإطار النظري في هذه الدراسة المنظومة المفاهيمية والتفسيرية التي تُسهم في فهم الظاهرة محل البحث وتحليل أبعادها في ضوء الأدبيات الاستراتيجية ذات الصلة. ويؤدي هذا الإطار دوراً أساسياً في تفسير العلاقات بين المفاهيم المركزية، ولا سيما الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، بما يتيح قراءة تفسيرية منضبطة للسياسات والممارسات والخطاب الدفاعي-الدبلوماسي المرتبط بهما. كما يوفّر مرجعية تحليلية تساعد في تفسير السلوك الدفاعي-الدبلوماسي ضمن سياق الدراسة، بعيداً عن الطابع الوصفي المجرد (نوي، 2026). ويأتي تخصيص هذا المبحث انطلاقاً من الحاجة إلى تأسيس قاعدة نظرية واضحة تُوجّه التحليل وتدعم بناء الاستدلالات العلمية. ومن ثم، يشكّل الإطار النظري مرتكزاً علمياً ومنهجياً ضرورياً لفهم منطق الدراسة وتفسير نتائجها لاحقاً.

1. النظرية المفسّرة لموضوع الدراسة

أ. نظرية الردع Deterrence Theory

تُشكّل نظرية الردع إحدى الركائز الأساسية في الدراسات الاستراتيجية، وقد نشأت وتطورت في سياق محاولات تفسير سلوك الدول في بيئات الصراع والتنافس. وترتكز هذه النظرية على منطق منع الخصم من الإقدام على سلوك عدائي عبر التأثير في حساباته المتعلقة بالكلفة والعائد. وتبلورت ملامحها بصورة أكثر وضوحاً خلال الحرب الباردة، حيث ارتبطت بدايةً بالردع النووي، ثم امتد نطاقها ليشمل الردع التقليدي وأشكال الردع غير المباشر (البي، 2019). ويكشف هذا التطور عن انتقال النظرية من التركيز على التهديد العسكري الصرف إلى الاهتمام بالأبعاد السياسية والنفسية والإدراكية. وتُستخدم نظرية الردع في تحليل التفاعلات الأمنية والاستراتيجية بين الدول، ولا سيما في سياقات الأزمات والتهديدات العسكرية. وتُسهم النظرية في تفسير كيفية توظيف الأدوات العسكرية وغير العسكرية لإقناع الخصم بعدم جدوى

التصعيد. وفي هذا الإطار، توفر النظرية مدخلاً مناسباً لفهم العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، من خلال إبراز دور الرسائل الاستراتيجية، وإدارة التصورات، وبناء المصداقية الردعية (Wilner, 2015). وترتبط هذه المقاربة بموضوع الدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل كيفية توظيف الأدوات الدفاعية - الدبلوماسية في سياق تهديد استراتيجي.

ويُعتبر كلٌّ من توماس شيلينغ (Thomas Schelling) وغلين سنايدر (Glenn Snyder) من أبرز رواد نظرية الردع، حيث قدّم كل منهما إسهامات مركزية في تطوير منطقها التفسيري. إذ يؤكد شيلينغ على أهمية الاتصال الاستراتيجي والإشارات الردعية في تشكيل إدراك الخصم، في حين ركّز سنايدر على التمييز بين الردع والدفاع، وعلى دور الالتزامات والتحالفات في تعزيز الاستقرار. في المقابل، أبرز شيلينغ البعد النفسي في عملية الردع، موضحاً أن فاعلية التهديد تعتمد على كيفية تفسيره لا على حجمه فقط. وتُسهّم هذه الأطروحات في تفسير كيفية توظيف الأدوات الدبلوماسية ضمن البنية الاستراتيجية للردع (Ouellet et al., 2022). وتنطلق نظرية الردع من مجموعة مفاهيم أساسية تُوجّه بنيتها التفسيرية، لعل أبرزها:

جدول (1-2): مفاهيم أساسية في نظرية الردع

المصداقية (Credibility)	وتعني اقتناع الخصم بجديّة التهديد وإمكانية تنفيذه.
القدرة (Capability)	وتشير إلى امتلاك الوسائل والإمكانات القادرة على إيقاع الكلفة المتوقعة بالخصم.
الاتصال (Communication)	ويتعلق بوضوح الرسائل والإشارات الردعية.
الإدراك (Perception)	ويرتبط بكيفية تفسير الخصم للتهديدات وتقديره لجديتها.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى (Ouellet et al., 2022)

وتستند النظرية إلى فرضية مركزية مفادها أن الردع يتحقق عندما يقتنع الخصم بأن كلفة العدوان ستفوق مكاسبه المحتملة (الخالدي، 2022). ولا يرتبط تحقق الردع بحجم القدرات العسكرية فحسب، بل بمدى إدراك الخصم لمصداقية التهديدات وتفسيره للإشارات الاستراتيجية. كما يتأثر الردع بكيفية بناء الرسائل السياسية والدبلوماسية التي تعيد تشكيل حسابات الكلفة والعائد، وهو ما ينسجم مع توجه الدراسة الحالية في تحليل دور الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز فاعلية الردع ضمن سياق أمني معاصر.

ب. مبررات اختيار نظرية الردع

جرى اختيار نظرية الردع لكونها من أكثر الأطر النظرية قدرة على تفسير منطق السلوك الاستراتيجي للدول في بيئات التهديد والأزمات، فضلاً عن توفيرها مفاهيم تحليلية ملائمة لفهم كيفية توظيف الأدوات الدفاعية والدبلوماسية في التأثير على حسابات الخصم. كما تنسجم هذه النظرية مع طبيعة الدراسة الحالية التي تركز على تحليل أنماط التوظيف والرسائل الاستراتيجية، بدلاً من قياس الفاعلية الكمية. وتتيح كذلك تفسير التفاعل بين عناصر المصداقية والقدرة

والاتصال في بناء المواقف الردعية والدفاعية. ومع ذلك، تدرك الدراسة أن القدرة التفسيرية لهذه النظرية تظل نسبية، إذ لا تُحيط بجميع الأبعاد السياسية والإدراكية المعقدة بصورة شاملة. ومن ثم، تُوظف بوصفها إطارًا تحليليًا موجّهًا يُسهّم في تفسير الظاهرة محل الدراسة، دون أن يُنظر إليها كنموذج تفسيري مغلق.

2. توظيف النظرية في الدراسة

تُسهّم نظرية الردع في تقديم إطار تفسيري يساعد على فهم الكيفية التي يتم من خلالها توظيف الدبلوماسية الدفاعية ضمن منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر. إذ تتيح تحليل العلاقة بين الرسائل الاستراتيجية، وبناء المصادقية، وإدارة التصورات والإدراكات المتبادلة في سياق الأزمة، بما يمكن من فهم كيفية دمج الأدوات الدبلوماسية مع الاعتبارات الدفاعية بهدف ضبط سلوك الخصم وتقليل احتمالات التصعيد. كما تتصل هذه النظرية اتصالاً مباشراً بأهداف الدراسة، إذ توفر أساساً تفسيريًا لتحليل موقع الدبلوماسية الدفاعية داخل الاستراتيجية الدفاعية القطرية، وفهم الأدوات والآليات المستخدمة في بناء المواقف الردعية. وتُسهّم مفاهيمها المركزية، مثل المصادقية والاتصال والإدراك، في توجيه التحليل النوعي للخطاب والسياسات الدفاعية، بما يسمح بقراءة هذه الممارسات بوصفها مكونات ردعية وليست مجرد تعبيرات سياسية. وعلى المستوى التحليلي، تتيح النظرية تنظيم قراءة البيانات وتفسيرها ضمن منظور استراتيجي منضبط، من خلال ربط مضامين الخطاب والسياسات الدفاعية بالمفاهيم التفسيرية للردع. ويسهم ذلك في تحقيق الاتساق بين الإطار النظري والمعالجة التطبيقية، ويعزز القدرة على استخلاص دلالات استراتيجية دقيقة، دون افتراض علاقات سببية حتمية.

ثالثًا: الإطار المفاهيمي

يُشكّل الإطار المفاهيمي في هذه الدراسة البنية المنظمة للمفاهيم المركزية التي يعتمد عليها الباحث في تفسير الظاهرة محل التحليل ضمن مقاربة البحث النوعي، حيث يُعد هذا الإطار أداة أساسية في تنظيم التحليل النوعي وتوجيهه، ويؤدي هذا الإطار دورًا تحليليًا وتوجيهيًا في ضبط دلالات المفاهيم وتحديد كيفية توظيفها في قراءة البيانات وتحليلها. كما يرتبط بالمنهج النوعي من خلال اعتماده على أدوات مثل المقابلات، وتحليل الوثائق، وتحليل الخطاب بوصفها مصادر أساسية لاستخلاص المعاني (Creswell & Poth, 2018). وتُستخدم المفاهيم هنا باعتبارها فئات تحليلية ومحاوّر تفسيرية تساعد في بناء فئات التحليل وتوجيه تفسير البيانات. وبذلك، لا تُعامل هذه المفاهيم بوصفها متغيرات قياسية، وإنما بوصفها أدوات تفسيرية منسجمة مع طبيعة الدراسة.

1. المفاهيم الأساسية

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المفاهيم المركزية التي تمثل الأساس التفسيري للظاهرة محل البحث، وتُستخدم بوصفها فئات تحليلية تساعد في فهم أبعادها ودلالاتها.

ويأتي ضبط هذه المفاهيم اصطلاحياً وإجرائياً بهدف تحديد معانيها بدقة، وتوضيح كيفية توظيفها ضمن الإطار التحليلي للدراسة.

أ. الدبلوماسية الدفاعية

تُشير الدبلوماسية الدفاعية إلى توظيف الدولة لأدواتها ومؤسساتها الدفاعية في بناء العلاقات العسكرية، وتعزيز التعاون الأمني، وإدارة الأزمات، بما يربط بين البعد الدفاعي والبعد الدبلوماسي في إطار استراتيجي متكامل. كما تعكس نمطاً من التفاعل الدفاعي-الدبلوماسي الذي يهدف إلى دعم الاستقرار، وبناء الثقة، وإرسال رسائل ردعية غير مباشرة، بما يسهم في توظيف القوة العسكرية كأداة سياسية متعددة الوظائف. وفي ضوء ذلك، يُحدّد المفهوم اصطلاحياً وإجرائياً على النحو الآتي:

- **اصطلاحياً:** يُقصد بالدبلوماسية الدفاعية مجموعة السياسات والممارسات التي توظفها الدول عبر مؤسساتها الدفاعية والدبلوماسية من أجل بناء الشراكات العسكرية، وتعزيز التعاون الأمني، وإدارة الأزمات، وإرسال رسائل ردعية استراتيجية في الإطار الدولي، بما يربط بين القوة العسكرية والأدوات الدبلوماسية ضمن مقاربة متكاملة للأمن الوطني (عبد المجيد، 2022).
- **إجرائياً:** يُستخدم المفهوم في هذه الدراسة بوصفه فئة تحليلية لتفسير السياسات والممارسات الدفاعية-الدبلوماسية التي اعتمدتها دولة قطر، بما يشمل التحالفات، والاتصالات العسكرية، والرسائل الاستراتيجية ضمن فترة التحليل. كما يُوظف في تحليل تموضع هذه الأدوات داخل الخطاب الرسمي والاستراتيجية الدفاعية للدولة.

ب. منظومة الردع الدفاعي

يرتبط مفهوم منظومة الردع الدفاعي بالإطار الاستراتيجي الذي تعتمد عليه الدولة لمنع التهديدات وتقليل احتمالات العدوان عبر توظيف مجموعة متكاملة من الأدوات والقدرات. ويعكس هذا المفهوم التفاعل الحركي بين العناصر العسكرية والسياسية والدبلوماسية في بناء موقف ردعي قادر على التأثير في حسابات الخصوم. كما يشير إلى أن الردع لا يقوم فقط على امتلاك القوة، بل على كيفية عرضها وتوظيفها وإيصال رسائلها الاستراتيجية. واستناداً إلى هذا العرض المفاهيمي، يتم تحديد المفهوم اصطلاحياً ثم ضبطه إجرائياً بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة.

- **اصطلاحياً:** تدل منظومة الردع الدفاعي على الإطار الاستراتيجي الذي يضم القدرات العسكرية، والسياسات الدفاعية، والشراكات الأمنية، والرسائل الدبلوماسية لردع أي تهديد أو عدوان محتمل، من خلال إقناع الخصوم بأن تكلفة التصعيد ستفوق أي مكاسب متوقعة (Ouellet et al., 2022).
- **إجرائياً:** يُوظف المفهوم في هذه الدراسة بوصفه إطاراً تحليلياً لتفسير كيفية توظيف دولة قطر لقدراتها الدفاعية وأدواتها الدبلوماسية في بناء موقف ردعي خلال فترة التحليل. كما يُوظف في تحليل العلاقة بين الخطاب الدفاعي، والتحركات الاستراتيجية، والرسائل الموجّهة للبيئة الإقليمية والدولية في بناء المواقف والتصورات الردعية.

ج. الأمن الوطني القطري

- يُعد الأمن الوطني أحد المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية والاستراتيجية، إذ يعكس قدرة الدولة على حماية كيائها السياسي واستقرارها الداخلي وسلامة أراضيها. كما يرتبط بإدارة التهديدات والمخاطر الاستراتيجية التي قد تؤثر في السيادة أو الاستقلال أو توازنات الدولة. وتبرز أهميته في كونه يشكل مرجعية أساسية لتوجيه السياسات الدفاعية والخارجية وصياغة الاستراتيجيات المرتبطة بالأمن والاستقرار. وبناءً على ما سبق عرضه من أهمية الأمن الوطني القطري وأبعاده، سنتوجه إلى تحديد هذا المفهوم اصطلاحياً، ثم صياغته إجرائياً بما يتلاءم مع أدوات التحليل المعتمدة.
- **اصطلاحياً:** يُعرّف الأمن الوطني للدلالة على مجموعة السياسات والقدرات والإجراءات التي تعتمدها الدول لحماية سيادتها، وسلامة أراضيها، واستقلال قراراتها السياسي، وضمان استقرارها الداخلي، في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية، بما يشمل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية (Hellman, 2019).
- **إجرائياً:** يتجسد مفهوم الأمن الوطني القطري في هذه الدراسة بوصفه فئة تحليلية لتفسير كيفية ارتباط الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي بحماية سيادة دولة قطر واستقرارها، في ضوء السياق الأمني محل الدراسة. كما يُوظف في تحليل الخطاب والسياسات الدفاعية ضمن سياق التهديدات المرتبطة بالحالة المدروسة.

د. التحديات الإقليمية

- يُشير مفهوم التحديات الإقليمية إلى مجموعة الضغوط والتهديدات والتحويلات الأمنية والسياسية والاستراتيجية التي تنشأ داخل البيئة الإقليمية، وتؤثر في أولويات الدول وأنماط سلوكها الدفاعي والدبلوماسي. ويعكس هذا المفهوم حالة تفاعلية تتداخل فيها العوامل العسكرية والسياسية والجيوستراتيجية، بما يعيد تشكيل إدراكات التهديد ومقاربات الاستجابة. وتنبع أهميته من كونه يشكل السياق الذي تتحرك ضمنه السياسات الدفاعية والدبلوماسية، ولا سيما في المناطق ذات الكثافة التنافسية وعدم الاستقرار.
- **اصطلاحياً:** تُعرّف التحديات الإقليمية بأنها مجموعة المتغيرات والتهديدات والتحويلات الأمنية والسياسية التي تواجهها الدول داخل محيطها الجغرافي-الاستراتيجي، وتشمل النزاعات، واختلالات توازن القوى، وتصاعد المخاطر الأمنية التقليدية وغير التقليدية (Buzan & Wæver, 2003).

- **إجرائيًا:** يُوظَّف مفهوم التحديات الإقليمية في هذه الدراسة بوصفه فئة تحليلية لتفسير السياق الأمني-الاستراتيجي الذي تتحرك ضمنه الدبلوماسية الدفاعية القطرية ومنظومة الردع الدفاعي. كما يُستخدم في تحليل كيفية انعكاس البيئة الإقليمية على الخطاب والسياسات والممارسات الدفاعية-الدبلوماسية خلال فترة التحليل.

هـ. التحالفات الدفاعية

تشكّل التحالفات الدفاعية أحد المكونات الرئيسية في التفاعلات الاستراتيجية بين الدول، حيث تعكس أنماط التعاون الأمني والعسكري الهادفة إلى تعزيز الاستقرار ومواجهة التهديدات المشتركة. كما تشير إلى ترتيبات مؤسسية وسياسية وأمنية تُبنى على أساس المصالح المتبادلة والالتزامات الدفاعية. وتبرز أهمية هذا المفهوم في كونه يشكّل أداة استراتيجية لدعم الردع، وتوسيع نطاق الضمانات الأمنية، وإعادة تشكيل توازنات القوة. وانطلاقًا من ذلك سيتم فيما يلي ضبط المفهوم اصطلاحيًا، ثم تحديده إجرائيًا بما يخدم أغراض الدراسة.

- **اصطلاحيًا:** تُعرّف التحالفات الدفاعية بأنها ترتيبات رسمية أو غير رسمية بين دولتين أو أكثر، تقوم على التعاون العسكري والأمني بهدف مواجهة تهديدات مشتركة أو تعزيز القدرات الدفاعية الجماعية (Leeds, 2003).
- **إجرائيًا:** تستفيد هذه الدراسة من المفهوم بوصفه فئة تحليلية لتفسير دور الشراكات والتفاهات العسكرية في دعم منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر في سياق حالة الدراسة. كما يُوظَّف في تحليل موقع التحالفات ضمن ممارسات الدبلوماسية الدفاعية والخطاب الرسمي خلال فترة التحليل.

2. المتغيرات والعلاقة المفاهيمية

تمثل المتغيرات في هذه الدراسة أدوات تنظيمية تساعد في بناء الهيكل التحليلي للعلاقة بين المفاهيم المركزية. ويُستخدم هذا البناء بوصفه إطارًا تفسيريًا يوضح اتجاهات العلاقات والتأثيرات المفاهيمية بين عناصر الدراسة دون افتراض قياس كمي مباشر. كما يساهم تحديد المتغيرات في ضبط حدود التحليل وتوضيح موقع كل مفهوم ضمن النموذج التفسيري المعتمد. ويعكس هذا التحديد منهجية تهدف إلى تنظيم العلاقات المفاهيمية بما يخدم تفسير الظاهرة محل البحث. وبذلك، تُفهم المتغيرات هنا باعتبارها أبعادًا تحليلية تفسر أنماط التفاعل بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في سياق الدراسة.

أ. المتغير المستقل: الدبلوماسية الدفاعية

تُعد الدبلوماسية الدفاعية المتغير المستقل في هذه الدراسة، نظرًا لوظيفتها التفسيرية في تحليل كيفية تعزيز منظومة الردع الدفاعي. ويعكس هذا المتغير نمط السياسات والممارسات التي توظفها الدولة عبر أدواتها الدفاعية-الدبلوماسية في إدارة التفاعلات الأمنية. كما تبرز أهميته في كونه يشكّل المدخل التحليلي لفهم العلاقة بين السلوك الدفاعي والرسائل الاستراتيجية. ويساعد تحديد هذا المتغير في تفسير كيفية توظيف الأدوات الدفاعية ضمن إطار سياسي-دبلوماسي. ومن

ثم، يوفّر أساسًا مفاهيميًا لتنظيم القراءة التفسيرية للبيانات النوعية. كما يُستخدم هذا المتغير بوصفه إطارًا تحليليًا لتفسير أنماط التفاعل بين الأدوات الدفاعية والدبلوماسية ضمن سياق الدراسة. ويُحدد المتغير المستقل من خلال عدة مؤشرات، من أبرزها (Drab, 2018):

جدول (2-2): مؤشرات الدبلوماسية الدفاعية

وتعكس ترتيبات التعاون العسكري والشراكات الأمنية الداعمة للموقف الدفاعي للدولة.	التحالفات الدفاعية (Defence Alliances)
وتشير إلى قنوات التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الدفاعية والجهات السياسية والدبلوماسية.	الاتصالات العسكرية – الدبلوماسية (Military–Diplomatic Communications)
وترتبط بالإشارات والخطابات الرسمية الهادفة إلى بناء المصادقية وإدارة الإدراك.	الرسائل الاستراتيجية (Strategic Messaging)
وتشمل التدريبات المشتركة، والزيارات العسكرية، وترتيبات التنسيق الأمني.	أنشطة التعاون الدفاعي (Defence Cooperation Activities)

المصدر: إعداد الباحثة استنادًا إلى (Drab, 2018)

وتُبرز هذه المؤشرات الأبعاد العملية التي تتجسد من خلالها الدبلوماسية الدفاعية في السياق التطبيقي للدراسة. إذ لا تُفهم بوصفها أنشطة منفصلة، بل باعتبارها عناصر مترابطة ضمن سلوك استراتيجي متكامل. كما تساعد هذه المؤشرات في تحليل كيفية توظيف الأدوات الدفاعية في دعم الموقف السياسي وإدارة التهديدات. ويتيح هذا البناء التحليلي تفسير العلاقة بين الخطاب الرسمي والتحركات الدفاعية. وبذلك، تشكّل المؤشرات إطارًا تحليليًا موجّهًا لقراءة البيانات النوعية.

ب. المتغير التابع: منظومة الردع الدفاعي

تُعتبر منظومة الردع الدفاعي المتغير التابع في هذه الدراسة، باعتبارها الإطار الذي يرتبط بتحركات الدبلوماسية الدفاعية ومخرجاتها الاستراتيجية. ويعكس هذا المتغير البنية التي تتكامل فيها القدرات العسكرية مع الأدوات السياسية والدبلوماسية بهدف ضبط سلوك الخصوم. كما تبرز أهميته في كونه يشكّل البعد التحليلي المرتبط بكيفية توظيف الأدوات الدفاعية – الدبلوماسية. ويساعد تحديد هذا المتغير في تفسير طبيعة ومستوى التفاعل بين الممارسات الدفاعية ومنطق الردع. ومن ثم، يوفّر أساسًا تحليليًا لفهم العلاقة بين الاستجابة الاستراتيجية والسياسات الأمنية. كما يُستخدم هذا المتغير بوصفه إطارًا تحليليًا لتفسير الكيفية التي تتشكل بها المواقف الردعية ضمن السياق الدفاعي – الدبلوماسي للدولة. ويُحدد المتغير التابع من خلال عدة مؤشرات، من أبرزها (Huth, 1999):

جدول (2-3): مؤشرات الردع الدفاعي

المصدقية الردعية (Deterrence Credibility)	وتعكس درجة اتساق الخطاب الدفاعي مع القدرات والتحركات الاستراتيجية.
بناء التصورات الاستراتيجية (Strategic Perception Building)	ويشير إلى كيفية إدراك الخصوم للرسائل والإشارات الدفاعية.
تكامل الأدوات الدفاعية (Integration of Defence Instruments)	ويرتبط بمدى التنسيق بين الأبعاد العسكرية والدبلوماسية.
ضبط التصعيد (Escalation Control)	يعكس قدرة الدولة على إدارة التوتر ومنع الانزلاق نحو المواجهة المباشرة.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى (Huth, 1999)

وتعكس هذه المؤشرات الأبعاد التي تتشكل من خلالها منظومة الردع الدفاعي في السياق التحليلي للدراسة. إذ لا يُنظر إلى الردع بوصفه نتيجة عسكرية فقط، بل باعتباره بناءً استراتيجياً متعدد المستويات. كما تساعد هذه المؤشرات في تفسير العلاقة بين الرسائل الدفاعية وسلوك الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية. ويتيح هذا الإطار قراءة تحليلية لكيفية تشكّل الموقف الردعي في ظل الضغوط الاستراتيجية. وبذلك، توفرّ المؤشرات قاعدة تفسيرية لتحليل البيانات النوعية.

ج. دراسة الحالة: منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة

تنصرف دراسة الحالة في هذه الرسالة إلى تحليل منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر ضمن سياق التحديات الإقليمية المعاصرة. ويهدف هذا التحديد إلى تأطير الظاهرة في بيئة أمنية واقعية تتسم بدرجة عالية من التعقيد الاستراتيجي وتعدد أبعاد التهديد. كما يتيح هذا المدخل فهماً أعمق لكيفية تفاعل الأدوات الدفاعية والدبلوماسية في سياقات إقليمية متغيرة. ويعكس اختيار الحالة توجّهاً تحليلياً يركز على تفسير السياسات والسلوك الدفاعي-الدبلوماسي في إطارها الزمني والسياسي المعاصر. ويساعد ذلك في استكشاف منطق إدارة التهديدات، وإعادة ترتيب الأولويات، وآليات ضبط التصعيد. وبذلك، تشكّل الحالة إطاراً تطبيقياً موجّهاً للتحليل النوعي.

د. العلاقة المفاهيمية بين المتغيرات

تقوم العلاقة المفاهيمية في هذه الدراسة على ترابط تفسيري بين الدبلوماسية الدفاعية بوصفها متغيراً مستقلاً ومنظومة الردع الدفاعي باعتبارها متغيراً تابعاً. ويشير هذا الترابط إلى أن أنماط توظيف الأدوات الدفاعية-الدبلوماسية ترتبط بكيفية تشكّل البناء الردعي للدولة. ويستند هذا التصور إلى أدبيات الردع التي تؤكد أن المصدقية لا تُبنى على القدرات العسكرية وحدها، بل على طريقة عرضها وإدارتها دبلوماسياً واستراتيجياً. كما يعكس الإطار النظري للدبلوماسية

الدفاعية الذي يبرز دور التحالفات والاتصالات والرسائل الاستراتيجية. ولا يُفهم هذا الربط ضمن منطق سببي خطي، بل ضمن مقارنة تفسيرية متعددة الأبعاد. وبذلك، يوضح اتجاه العلاقة التفسيرية في إطار تحليلي منضبط.

ويرتكز الأساس النظري لهذه العلاقة على افتراض أن الدبلوماسية الدفاعية تؤدي دورًا في تعزيز المصدقية الردعية وضبط إدراك التهديد. إذ تسهم الأدوات الدبلوماسية-الدفاعية في إعادة تشكيل التصورات الاستراتيجية وإدارة منطق التصعيد خلال الأزمات. كما تخدم هذه العلاقة أسئلة الدراسة من خلال تفسير كيفية تموضع الدبلوماسية الدفاعية داخل منظومة الردع الدفاعي. ويساعد هذا البناء المفاهيمي في توجيه تحليل البيانات النوعية وربط النتائج بسياقها الاستراتيجي. ويتيح كذلك فحص الاتساق بين الخطاب الرسمي والممارسات الدفاعية. ومن ثم، يوفر إطارًا تفسيريًا داعمًا لتفسير ومناقشة النتائج لاحقًا.

خاتمة الفصل

قدّم هذا الفصل عرضًا متكاملًا للدراسات السابقة والإطارين النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال استعراض الدراسات السابقة وتحليل اتجاهاتها ونتائجها، وتحديد الفجوة البحثية ذات الصلة بموضوع الدراسة. كما تناول المرتكزات النظرية المفصلة للعلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، إلى جانب تحديد المفاهيم الرئيسة والمتغيرات والعلاقات التحليلية المرتبطة بها. وأسهم هذا البناء في توفير أساس معرفي وتفسيري منظم يدعم فهم الظاهرة محل الدراسة ويوجّه قراءتها التحليلية. كما يمهد الفصل للانتقال إلى الإطار الموضوعي للدراسة من خلال توفير الخلفية العلمية اللازمة لفهم سياق الحالة المدروسة.

الفصل الثالث

الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في دولة قطر



يمثل هذا الفصل امتدادًا وصفيًا للإطارين النظري والمفاهيمي، من خلال عرض السياق الاستراتيجي والأمني المرتبط بموضوع الدراسة. إذ يركّز الفصل على توصيف البيئة الإقليمية التي تعمل ضمنها دولة قطر، وما يرتبط بها من تحولات وتحديات أمنية. كما يتناول عرضًا منظمًا لبنية منظومة الردع الدفاعي، من حيث مكوناتها وخصائصها العامة. ويستعرض كذلك الدبلوماسية الدفاعية القطرية عبر إبراز مرتكزاتها وأدواتها ضمن الإطار الدفاعي-الدبلوماسي. ويأتي هذا العرض ضمن طابع وصفي سياقي يهدف إلى تنظيم خلفية الحالة المدروسة دون الانخراط في التحليل أو التقييم. وعليه، يتألف الفصل من ثلاثة مباحث رئيسة تشمل: السياق الاستراتيجي والأمني، وبنية منظومة الردع الدفاعي، والدبلوماسية الدفاعية القطرية.

المبحث الأول: السياق الاستراتيجي والأمني لدولة قطر

أولاً: تحولات البيئة الأمنية الإقليمية

تُعدّ البيئة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي من أكثر البيئات الدولية عرضةً للتحولات المتسارعة والتفاعلات المركبة. وقد ارتبطت هذه التحولات بتغيّر طبيعة التهديدات، وتزايد مستويات عدم اليقين، وتبدّل أولويات الفاعلين الإقليميين والدوليين. كما أسهمت الأزمات الممتدة والتنافسات الجيوسياسية في إعادة تشكيل مقاربات الأمن والدفاع لدى دول المنطقة. وتُبرز الأدبيات الاستراتيجية أن هذا السياق فرض على الدول أنماطاً أكثر مرونة في إدارة التوازنات والردع. وترافقت هذه التحولات مع توسّع نطاق القضايا الأمنية ليشمل أبعاداً سياسية واقتصادية وتكنولوجية متداخلة. وتعكس هذه التحولات الأمنية المتغيرة تعدد مصادر المخاطر في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تداخل العوامل الإقليمية والدولية في تشكيل الأولويات الدفاعية لدول المنطقة (Priya, 2024).

لذلك، تُعتبر التحولات الجيوسياسية في الإقليم من العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل أولويات السياسات الدفاعية لدى دول الخليج العربي، حيث ارتبطت هذه التحولات بتغيرات في أنماط التنافس الإقليمي، وتبدّل أولويات القوى الدولية، وتنامي دور الأدوات غير العسكرية في إدارة التفاعلات الأمنية. كما أسهم هذا السياق في إعادة صياغة إدراكات التهديد ومقاربات الردع، لا سيما لدى الدول الصغيرة. وفي هذا الصدد، تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن البيئة الخليجية تشهد انتقالاً تدريجياً من أنماط الاستقرار النسبي إلى حالة من التعقيد الاستراتيجي وتنوع محددات التهديد. وعليه، تزايدت أهمية المواءمة بين الاعتبارات الأمنية الداخلية والتفاعلات الإقليمية المتشابكة، ومن ثم تشكل هذه التحولات الإقليمية الإطار العام الذي تندرج ضمنه الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية لدولة قطر (Kamrava, 2025). وفي سياق ذلك، يوضّح جدول (3-1) تصنيفاً لأبرز مجالات هذه التحولات وانعكاساتها العامة.

جدول (3-1): تحولات البيئة الأمنية في منطقة الخليج

مظاهر التحول والانعكاسات الأمنية	مجال التحول
تبذل أولويات القوى الدولية وتصاعد التنافس الإقليمي ومن ثم إعادة صياغة الحسابات الاستراتيجية	التحولات الجيوسياسية
تنامي سباقات التسلح وتطوير القدرات الدفاعية بسبب ارتفاع حساسية التوازنات الردعية	التحولات العسكرية
الأمن السيبراني والتهديدات الهجينة وأمن الطاقة بما يؤدي إلى توسع مفهوم الأمن الوطني	التهديدات غير التقليدية
شراكات مرنة ومتعددة المستويات تُفضي إلى تنوع الضمانات والترتيبات الأمنية	أنماط التحالفات
تصاعد دور الأدوات الدبلوماسية الأمر الذي يستدعي تعزيز مسارات ضبط التصعيد	إدارة الأزمات

المصدر: إعداد الباحثة استنادًا إلى (Priya, 2024)

تُظهر بيانات جدول (4-1) تنوع التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الخليجية عبر أبعاد جيوسياسية وعسكرية وأمنية متعددة، بما يعكس تصاعد مستويات التعقيد وتعدد مصادر التهديد. كما يبرز تداخل العوامل العسكرية مع الاعتبارات السياسية والدبلوماسية، الأمر الذي يعزّز من أهمية تبني مقاربات أمنية متعددة الأدوات. وبذلك، يوفّر الجدول إطارًا وصفيًا منظمًا لفهم طبيعة البيئة الاستراتيجية المحيطة.

ثانيًا: أنماط التهديدات والتحديات الاستراتيجية

تُشكّل أنماط التهديدات في البيئة الإقليمية عنصرًا محوريًا في صياغة السياسات الدفاعية وتحديد أولويات الأمن الوطني. وقد تميزت بيئة منطقة الخليج العربي بتعدد مصادر التهديد وتباين طبيعتها بين أبعاد عسكرية وسياسية وأمنية غير تقليدية. كما ترتبط هذه التهديدات بتفاعلات إقليمية متشابكة وتوازنات قوى متغيرة، حيث تشير الأدبيات الاستراتيجية إلى أن الدول الصغيرة تواجه تحديات مركبة تتطلب مقاربات ردعية مرنة ومتعددة الأدوات. وضمن هذا الإطار، تنشط دولة قطر ضمن بيئة أمنية معقدة يندرج فيها تداخل أنماط التهديد وتعدد مستويات المخاطر. وتنعكس هذه المعطيات على مقاربات التخطيط الدفاعي وآليات إدارة التهديدات. كما تزايد حضور التهديدات ذات الطابع غير المتماثل والهجين ضمن الحسابات الأمنية الإقليمية (Brady & Thorhallsson, 2018).

كما تتصف التهديدات والتحديات الاستراتيجية في البيئة الخليجية بطابع متغير يعكس تعقيد التفاعلات الإقليمية وتشابكها. إذ لم تعد التهديدات مقتصرة على الأبعاد العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل ضغوطًا سياسية وأمنية وتكنولوجية ذات تأثير مباشر في الاستقرار الإقليمي. كما برزت أنماط من التهديدات غير المباشرة المرتبطة بإدارة النفوذ، والصراعات الممتدة، وأدوات الردع غير التقليدية. وهنا تؤكد الأدبيات الحديثة أن هذا التنوع في مصادر المخاطر أسهم في إعادة تشكيل أولويات التخطيط الدفاعي ومقاربات إدارة الأزمات. وعليه، تتحرك دولة قطر ضمن منظومة أمنية تتعدد فيها مستويات التهديد وتداخل أبعاده، وهو ما ينسجم مع توصيف الأدبيات لتفاعلات الأمن والدفاع في الدول الصغيرة التي تعتمد على المرونة

الاستراتيجية وتعدد الأدوات (Saidy, 2020). واستنادًا إلى ذلك، يستعرض جدول (2-3) تصنيفًا لأبرز أنماط التهديدات والتحديات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج العربي.

جدول (2-3): أنماط التهديدات والتحديات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية

نمط التهديد	مظاهر التهديد
التهديدات العسكرية التقليدية	التصعيد العسكري، سباقات التسلح، التوترات الحدودية
التهديدات غير المتماثلة	نشاط الفاعلين من غير الدول، الحروب الهجينة
التهديدات السيبرانية	الهجمات الإلكترونية، اختراق البنى التحتية الحيوية
التهديدات السياسية-الاستراتيجية	الضغوط الدبلوماسية، الأزمات الإقليمية
التهديدات الاقتصادية	أمن الطاقة، سلاسل الإمداد، العقوبات الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحثة استنادًا إلى (Brady & Thorhallsson, 2018)

وتعكس بيانات جدول (2-4) تنوع أنماط التهديدات التي تتوزع بين أبعاد عسكرية، وأمنية، وسياسية، واقتصادية. ومن الملاحظ أن هذه التهديدات تتجاوز المجال العسكري التقليدي لتشمل مجالات سيبرانية واستراتيجية واقتصادية متداخلة. ويبرز كذلك تداخل المستويات المختلفة للتهديد وانعكاساتها على بنية الاستقرار الإقليمي. وتُظهر تلك التصنيفات تعدد مصادر المخاطر وتشابكها في البيئة الخليجية. وفي الإطار ذاته، تعمل دولة قطر داخل بيئة أمنية تتميز بتعدد التهديدات وتداخلها. كذلك تدل البيانات على اتساع نطاق الاعتبارات الأمنية وتزايد تعقيد إدارة التهديدات.

المبحث الثاني: بنية منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر

أولاً: مكونات منظومة الردع الدفاعي القطرية

تتكوّن منظومة الردع الدفاعي بوصفها إطارًا استراتيجيًا من عناصر مترابطة تتجاوز حدود القدرات العسكرية الصرفة. إذ تشمل هذه المنظومة أبعادًا تتعلق بالقدرات الدفاعية، وبناء المصدقية، وإدارة الرسائل الاستراتيجية، وتوظيف الشراكات والتحالفات. وتعكس طبيعة التفاعل بين الأدوات العسكرية والسياسية والدبلوماسية في صياغة موقف ردعي متماسك. وتفيد الأدبيات ذات الصلة أن الردع يُفهم باعتباره بناءً متعدد المستويات يجمع بين الإمكانيات المادية والاعتبارات الإدراكية. أما في الحالة القطرية، فتتشكل منظومة الردع الدفاعي ضمن إطار يقوم على تكامل المكونات الدفاعية والدبلوماسية. ويُلاحظ أن هذا التكامل يُعدّ سمة متكررة في مقاربات الردع لدى الدول ذات البيئات الأمنية المعقّدة. وبالتالي، يرتبط بناء المنظومة بآليات عرض القدرات وإدارة الإشارات الاستراتيجية في السياقين الإقليمي والدولي. ويتضح أيضًا أن توازن هذه المكونات يُفضي إلى تثبيت معادلات الردع ضمن بيئات التهديد المتغيرة (Ouellet et al., 2022).

كذلك ترتبط مكونات منظومة الردع الدفاعي بطبيعة البيئة الأمنية وخصائص البناء الاستراتيجي للدولة. إذ تشمل هذه المكونات عناصر مادية تتمثل في القدرات الدفاعية، إلى جانب عناصر غير مادية مثل المصدقية، وإدارة الرسائل الاستراتيجية، وتوظيف الشراكات الدفاعية. وتعتبر هذه المنظومة عن كيفية تنظيم الأدوات الدفاعية ضمن إطار سياسي-أمني يهدف إلى ضبط التهديدات وتقليل احتمالات التصعيد. وتبين الأدبيات أن الردع يُفهم باعتباره بناءً متعدد الأبعاد يجمع بين الإمكانيات العسكرية والاعتبارات الإدراكية. وعلى مستوى دولة قطر، تتحدد مكونات منظومة الردع الدفاعي ضمن سياق يتسم بتكامل الأبعاد المادية والإدراكية. كما يظهر أن هذا النمط من التكامل يُعدّ من الخصائص المرتبطة بمقاربات الردع لدى الدول الصغيرة (بي دو روش، 2018). ولتوضيح ذلك، يعرض جدول (3-3) تصنيفًا لأبرز مكونات منظومة الردع الدفاعي ودلالاتها العامة.

جدول (3-3): مكونات منظومة الردع الدفاعي

المكوّن	مضمون المكوّن
القدرات الدفاعية	الإمكانيات العسكرية والتقنية والتنظيمية
المصدقية الاستراتيجية	اتساق الخطاب مع القدرات والسلوك الاستراتيجي
الرسائل الاستراتيجية	الإشارات والخطابات والمواقف الرسمية
الشراكات والتحالفات	ترتيبات التعاون الدفاعي والأمني
الجاهزية الدفاعية	القدرة على الاستجابة والتكيف مع التهديد

المصدر: إعداد الباحثة استنادًا إلى (Ouellet et al., 2022)

تُبرز بيانات جدول (3-4) الطابع المتعدد الأبعاد لمكونات منظومة الردع الدفاعي، حيث تتوزع بين عناصر مادية وأخرى إدراكية-استراتيجية. ومن الملاحظ أن هذه المكونات تعكس تفاعل القدرات الدفاعية مع اعتبارات المصدقية وإدارة الرسائل. وتُبين ذلك أن الشراكات والتحالفات تمثل عنصرًا بنيويًا في دعم البناء الردعي، حيث تُظهر التصنيفات امتداد نطاق الردع ليشمل أبعادًا تتجاوز الاستخدام العسكري المباشر. وفي الإطار ذاته، تندرج هذه المكونات ضمن بنية منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر بوصفها حالة الدراسة. كما تشير البيانات إلى أهمية التكامل بين المكونات في صياغة الموقف الدفاعي.

ثانيًا: خصائص منظومة الردع الدفاعي القطرية

تتحدد خصائص منظومات الردع الدفاعي في السياقات الأمنية الراهنة بطبيعة التهديدات المتغيرة وتوازنات القوى الإقليمية. إذ تُظهر الأدبيات أن الردع المعاصر يُوصف بتعدد الأدوات وتكامل الأبعاد العسكرية مع الاعتبارات السياسية والدبلوماسية، إضافة إلى أهمية إدارة الإشارات الاستراتيجية وتعزيز المصدقية (Mazarr, 2018). وفي السياق القطري، يمكن توصيف منظومة الردع الدفاعي بوصفها منظومة تتسم بتعدد الأدوات وتكامل الأبعاد الدفاعية والدبلوماسية. وتتجلى هذه السمات

في كيفية تنظيم الاستجابة الدفاعية وضبط مستويات التصعيد. كما تشمل هذه الخصائص أيضاً أبعاداً تتعلق بإدارة التحالفات الدفاعية وتنسيق المواقف ضمن الأطر الإقليمية والدولية.

وعليه، تتصف منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر بمجموعة من الخصائص المرتبطة بطبيعة بيئتها الأمنية الإقليمية وبنية تفاعلاتها الدفاعية-الاستراتيجية. إذ تقوم هذه المنظومة على تعدد الأدوات وتكامل الأبعاد العسكرية مع الاعتبارات السياسية والدبلوماسية. ويتضح فيها حضور واضح لعناصر المرونة الاستراتيجية والجاهزية الدفاعية ضمن سياق يتسم بتقلبات إقليمية متسارعة. كما يلاحظ كذلك أن إدارة الرسائل والإشارات الاستراتيجية تمثل مكوناً تنظيمياً في هذا الإطار، بما يسهم في ضبط التفاعلات المرتبطة بالردع. وتشمل هذه الخصائص أيضاً الاعتماد على تنوع الشراكات الدفاعية لدولة قطر، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مستويات التنسيق العسكري. كما تعكس هذه السمات طبيعة المقاربة الدفاعية القطرية ضمن بيئة أمنية تتعاضد فيها مصادر التهديد وتداخلها. ويتسق هذا التوصيف مع نمط الشراكات التي تعتمدها دولة قطر (The Consulate General of the State of Qatar, 2025). وفي سياق توصيف السمات البنيوية للردع الدفاعي، يُظهر جدول (3-4) تصنيفاً لأبرز خصائص منظومة الردع الدفاعي ومضمونها العام.

جدول (3-4): خصائص منظومة الردع الدفاعي

الخاصية	مضمون الخاصية
المرونة الاستراتيجية	القدرة على التكيف مع التحولات والتهديدات
تعدد الأدوات	توظيف عناصر عسكرية ودبلوماسية وسياسية
إدارة الإشارات	تنظيم الرسائل والاتصالات الاستراتيجية
التكامل المؤسسي	التنسيق بين المؤسسات الدفاعية والسياسية
ضبط التصعيد	التحكم في مستويات التوتر والأزمات

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى (Mazarr, 2018)

تُبين بيانات جدول (4-4) تنوع خصائص منظومة الردع الدفاعي عبر أبعاد ترتبط بالمرونة الاستراتيجية، وتعدد الأدوات، وإدارة الإشارات، والتكامل المؤسسي. وفي الحالة القطرية، يمكن قراءة هذه الخصائص بوصفها عناصر تنظيمية تحكم بنية السلوك الدفاعي-الاستراتيجي للدولة عبر تعدد الأدوات وتكامل الأبعاد الدفاعية والدبلوماسية التي تُعد سمة بارزة في مقاربة الردع الدفاعي لدولة قطر. كما يبرز دور إدارة الإشارات والاتصال الاستراتيجي في تنظيم الرسائل المرتبطة بالمواقف الدفاعية. كذلك توضح البيانات كيف تتداخل السمات المؤسسية والعملياتية في دعم الاتساق الدفاعي.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الدفاعية القطرية وعلاقتها بالردع الدفاعي

أولاً: مرتكزات الدبلوماسية الدفاعية القطرية

تستند الدبلوماسية الدفاعية القطرية إلى مجموعة من المرتكزات التي تعكس طبيعة توجهات السياسة الخارجية والأمنية للدولة، حيث ترتبط هذه المرتكزات بمبدأ تنوع الشراكات الدفاعية، وتعزيز التعاون العسكري، وإدارة التفاعلات الأمنية عبر أدوات دبلوماسية-دفاعية متكاملة. كما تعبر عن توجه يوازن بين متطلبات الأمن الوطني والاعتبارات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، تعتمد دولة قطر على هذا النمط من الدبلوماسية بما يساهم في توسيع هامش الحركة الاستراتيجية وتنوع أدوات إدارة العلاقات الدفاعية، فهذه المرتكزات تتشكل في ضوء إدراكات التهديد وتوازنات البيئة الاستراتيجية المحيطة، كذلك تمتد هذه المرتكزات لتشمل أبعاداً تتعلق بتعزيز قنوات الاتصال الدفاعي وتطوير آليات التعاون الأمني. وبالتالي، يرتبط هذا الإطار بمسارات بناء الثقة وإدارة التصورات في السياقين الإقليمي والدولي (نويمي، 2026).

كما تعكس هذه المرتكزات توجهًا يرتبط بإدارة التوازنات الاستراتيجية ضمن بيئة إقليمية تتميز بتعدد الفاعلين وتداخل أنماط التهديد. ويتصل هذا التوجه بتطوير أنماط التعاون الدفاعي، وتعزيز التنسيق العسكري، وتوسيع مجالات الشراكات الأمنية. كما تعبر هذه المرتكزات عن مقارنة تنظم التفاعل بين متطلبات الجاهزية الدفاعية والاعتبارات السياسية والدبلوماسية. وهنا يشمل ذلك توظيف أدوات اتصال دفاعي-دبلوماسي للإسهام في تنظيم التفاعلات الأمنية. وترتبط هذه المرتكزات أيضاً بإدارة الرسائل الاستراتيجية ضمن سياقات الردع وضبط التصعيد. ومن ثم، ينسجم هذا النمط من التوجهات مع السمات التي تناولتها الأدبيات المرتبطة بسلوك الدول الصغيرة في البيئات الأمنية المعقدة (Al-Mohannadi, 2023). وعليه، يُبين جدول (3-5) تصنيفاً لأبرز مرتكزات الدبلوماسية الدفاعية القطرية.

جدول (3-5): مرتكزات الدبلوماسية الدفاعية القطرية

المرتکز	الدلالة السياقية للمرتکز
تنوع الشراكات الدفاعية	توسيع هامش الحركة الاستراتيجية وتطوير علاقات تعاون متعددة الأطراف
التكامل الدفاعي-الدبلوماسي	تعزيز الاتساق المؤسسي والربط بين الأدوات العسكرية والسياسية
إدارة التوازنات	الحد من الضغوط الاستراتيجية ومواءمة العلاقات الإقليمية والدولية
بناء الثقة	تعزيز الاستقرار التفاعلي واستمرار قنوات التواصل والتنسيق الدفاعي
الاتصال الاستراتيجي	إدارة الإدراك الإقليمي والدولي وتنظيم الرسائل والإشارات الرسمية

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى (Al-Mohannadi, 2023)

وتعرض البيانات الواردة في جدول (4-5) تنوع المرتكزات التي تستند إليها الدبلوماسية الدفاعية القطرية عبر أبعاد تتعلق بالشراكات، والتكامل المؤسسي، وإدارة التوازنات. وتعتبر هذه المرتكزات عن طبيعة المقاربة الدفاعية-الدبلوماسية التي

تعتمد دولة قطر بوصفها إطارًا تنظيميًا للسلوك الاستراتيجي. ويبرز كذلك حضور عناصر تتصل ببناء الثقة والاتصال الاستراتيجي ضمن بنية التفاعل الدفاعي. كما توضح تلك التصنيفات تعدد المستويات التي تتحرك ضمنها الدبلوماسية الدفاعية القطرية.

ثانيًا: أدوات الدبلوماسية الدفاعية القطرية ودلالاتها الردعية

تشمل أدوات الدبلوماسية الدفاعية القطرية مجموعة من الآليات والممارسات المستخدمة في إدارة التفاعلات العسكرية-الدبلوماسية. إذ تتعلق هذه الأدوات بأنشطة التعاون الدفاعي، وتبادل الزيارات العسكرية، والتدريبات المشتركة، وقنوات الاتصال المؤسسي. كما تُظهر طبيعة المقاربة التي تمزج بين الاعتبارات الدفاعية وأبعاد السياسة الخارجية لدولة قطر. ويتبين أن توظيف هذه الأدوات يتم ضمن أطر تنظيمية رسمية تعكس بنية العلاقات الدفاعية للدولة. وتؤدي هذه الممارسات إلى تنظيم قنوات التنسيق وتعزيز الاتصال الدفاعي وإدارة الرسائل الاستراتيجية في البيئات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، يُعد معرض DIMDEX أحد المظاهر المؤسسية لتوظيف أدوات الدبلوماسية الدفاعية القطرية (DEFENSE HERE, 2026).

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدبلوماسية الدفاعية القطرية على أدوات تنظيمية وتفاعلية تُستخدم في إدارة العلاقات الدفاعية ضمن الأطر الثنائية ومتعددة الأطراف. إذ تتضمن هذه الأدوات قنوات الاتصال العسكري-الدبلوماسي، وترتيبات التعاون الدفاعي، والمشاركات في الفعاليات والمعارض العسكرية. وتعكس هذه الأدوات طبيعة التفاعل المؤسسي بين الجهات الدفاعية في دولة قطر ونظيراتها الإقليمية والدولية. ويتضح أن هذه الممارسات تسهم في دعم التنسيق وتبادل الخبرات وتعزيز مجالات التعاون الفني. وترتبط هذه الأدوات بإدارة الرسائل الدفاعية وتنظيم الإشارات المرتبطة بالمواقف الاستراتيجية للدولة. وتشمل أيضًا آليات تتصل بتطوير التعاون التدريبي والتقني العسكري. ويبرز كذلك ارتباطها بتوسيع مسارات التنسيق الدفاعي في البيئات الإقليمية والدولية (The Consulate General of the State of Qatar, 2025). لذا، يستعرض جدول (3-6) تصنيفًا لأبرز أدوات الدبلوماسية الدفاعية القطرية.

جدول (3-6): تصنيف أدوات الدبلوماسية الدفاعية القطرية

الأداة	مضمون الأداة
التحالفات الدفاعية	ترتيبات التعاون العسكري والأمني
التدريبات المشتركة	أنشطة التنسيق وبناء الجاهزية
الاتصالات العسكرية-الدبلوماسية	قنوات التنسيق المؤسسي
الزيارات العسكرية الرسمية	تبادل الخبرات وتعزيز العلاقات
التعاون الفني والتقني	تطوير القدرات ونقل المعرفة
المعارض والمنتديات العسكرية	منصات للتفاعل وتبادل الخبرات وتعزيز الشراكات الدفاعية

وتُبرز بيانات جدول (4-6) تنوع الأدوات المستخدمة ضمن الدبلوماسية الدفاعية القطرية عبر أبعاد ترتبط بالتعاون الدفاعي والتفاعل المؤسسي، حيث تعكس هذه الأدوات تعدد مسارات العمل الدفاعي-الدبلوماسي التي تعتمدها دولة قطر. وتكشف التصنيفات الواردة في الجدول حضور آليات تتصل ببناء الجاهزية وتعزيز قنوات الاتصال وتنظيم العلاقات الدفاعية. وتشير البيانات الوصفية إلى اتساع نطاق الممارسات غير القتالية في المجال الدفاعي. كما تُبين هذه الأدوات تداخل الأبعاد العسكرية والدبلوماسية في إدارة التفاعلات الأمنية.

خاتمة الفصل

قدّم هذا الفصل عرضًا وصفيًا سياقيًا للسياق الاستراتيجي والأمني لدولة قطر، مع التركيز على تحولات البيئة الإقليمية وأنماط التهديدات والتحديات. وتناول الفصل توصيفًا منظمًا لبنية منظومة الردع الدفاعي من خلال عرض مكوناتها وخصائصها العامة. كما تطرّق إلى الدبلوماسية الدفاعية القطرية عبر إبراز مرتكزاتها وأدواتها ضمن الإطار الدفاعي-الدبلوماسي. وقد جاء هذا العرض ضمن طابع وصفي تنظيمي دون الانخراط في التفسير التحليلي أو إصدار أحكام تقييمية. ويكشف هذا العرض السياقي عن الترابط البنوي بين البيئة الأمنية الإقليمية، ومنظومة الردع الدفاعي، والدبلوماسية الدفاعية القطرية. ويُسهّم هذا الفصل أيضًا في توفير قاعدة سياقية تمهّد للانتقال إلى الفصل الرابع المتعلق بالمنهجية وأدوات البحث. ويساعد كذلك هذا البناء السياقي في تنظيم القراءة المنهجية للبيانات وتحليلها لاحقًا.

الفصل الرابع: المنهجية

تمثل المنهجية الأساس الذي تستند إليه هذه الدراسة في تنظيم مسارها البحثي وضبط إجراءاتها العلمية بما يضمن اتساقها مع أهداف البحث وأسئلته الرئيسية. وانطلاقاً من طبيعة الموضوع المتعلق بدور الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة، اعتمدت الدراسة المدخل النوعي بوصفه الأنسب لتحليل المعاني والدلالات المرتبطة بالسياسات والخطابات الدفاعية. ويتيح هذا المدخل فهم أنماط توظيف الأدوات الدبلوماسية والدفاعية ضمن الخطاب الرسمي والممارسات السياسية. كما تستند الدراسة إلى المقابلات شبه المهيكلة وتحليل الوثائق والخطابات الرسمية ذات الصلة بموضوع البحث. ويعرض هذا الفصل التصميم البحثي المعتمد، وميدان الدراسة، والمشاركين، وأدوات جمع البيانات، وإجراءاتها في الدراسة، إضافة إلى أساليب تحليل البيانات بصورة منهجية منضبطة.

أولاً: التصميم البحثي

ترتكز هذه الدراسة على المدخل النوعي بوصفه الأنسب لفهم الظواهر السياسية والأمنية في سياقاتها الواقعية، من خلال تحليل المعاني والدلالات المرتبطة بالسياسات والخطابات والممارسات الرسمية. ويستند هذا المدخل إلى مقارنة تفسيرية تهدف إلى الكشف عن أنماط توظيف المفاهيم الدفاعية داخل الخطاب والسياسات الرسمية، بدلاً من الاكتفاء بالمقاربات الكمية التي تركز على القياس الرقمي. ويُعد هذا المدخل مناسباً لدراسة موضوع الدبلوماسية الدفاعية وعلاقته بمنظومة الردع الدفاعي، نظراً لما ينطوي عليه من أبعاد استراتيجية وسيادية يصعب اختزالها في مؤشرات كمية.

وانطلاقاً من ذلك، تتبنى الدراسة تصميم دراسة حالة نوعية من خلال التركيز على دولة قطر بوصفها حالة تحليلية لفهم كيفية توظيف الدبلوماسية الدفاعية في دعم منظومة الردع الدفاعي ضمن سياق إقليمي معاصر. ويستند هذا التصميم إلى تحليل السياسات والاتفاقيات والخطابات الرسمية ذات الصلة، فضلاً عن البيانات الناتجة عن المقابلات التي أُجريت مع عدد من المختصين والخبراء في مجالات الدفاع والدراسات الاستراتيجية. ويتيح هذا التصميم بناء فهم تفسيري معمق للظاهرة محل الدراسة، من خلال الربط بين النصوص الرسمية والممارسات الدفاعية-الدبلوماسية في سياقها الواقعي.

وعلى المستوى التحليلي، يركز البحث على تحليل الخطاب النوعي بوصفه إطاراً تحليلياً رئيساً لفهم كيفية بناء المعاني السياسية والاستراتيجية داخل النصوص الرسمية. كما تم دعم ذلك باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) بوصفه إجراءً منهجياً لتنظيم البيانات واستخلاص المحاور الرئيسة والأنماط المتكررة في الوثائق والخطابات وإجابات المشاركين. ويركز هذا التحليل على البنية اللغوية للنصوص، والأطر الدلالية الحاكمة لها، وكيفية توظيف مفاهيم الردع والدبلوماسية الدفاعية في الخطاب الرسمي، بما يسهم في تقديم قراءة تفسيرية للعلاقة بين الخطاب الدفاعي وتوجهات السياسة الخارجية في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة.

ثانيًا: ميدان الدراسة

يتجلى ميدان هذه الدراسة في تحليل الدبلوماسية الدفاعية القطرية بوصفها أحد المسارات التي تُوظَّف من خلالها الأدوات الدفاعية في دعم منظومة الردع الدفاعي ضمن سياق التحديات الإقليمية المعاصرة. وتتمثل وحدة التحليل في السياسات الدفاعية المعلنة، والاتفاقيات العسكرية، والخطابات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية، إضافة إلى البيانات الناتجة عن المقابلات التي أُجريت مع عدد من المختصين والخبراء، بوصفها مواد تحليلية تعكس ممارسات الدبلوماسية الدفاعية ودلالاتها الاستراتيجية. ويأتي هذا التحليل ضمن بيئة إقليمية تتسم بتحديات أمنية وتحولات استراتيجية متسارعة، الأمر الذي يمنح الظاهرة أبعادًا تفسيرية تتجاوز الإطار الوصفي. كما يراعي هذا الميدان الإطار الزمني المحدد في الفصل الأول، بما يسمح بفهم التطورات الدفاعية في سياقها المحلي. وعليه، يُنظر إلى ميدان الدراسة بوصفه مجالًا تحليليًا يتداخل فيه البعد الدفاعي مع التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة.

كما يتسم هذا الميدان بطابع استراتيجي يرتبط بقضايا سيادية ذات حساسية عالية، نظرًا لصلته المباشرة بالسياسات الدفاعية والأمنية للدولة. وينتمي المجال المدروس إلى بيئة سياسية تتداخل فيها الاعتبارات العسكرية والدبلوماسية ضمن إطار إقليمي متغير. ويتميز كذلك بتعدد الفاعلين الرسميين المعنيين بصياغة التوجهات الدفاعية، وفي مقدمتهم وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، بما يعكس طبيعة التنسيق المؤسسي في إدارة العلاقات الدفاعية والدبلوماسية للدولة. كما تؤثر طبيعة البيانات الرسمية المتاحة في ضبط حدود التحليل وتوجيه مساراته التفسيرية بما يتناسب مع طبيعة الموضوع المدروس.

وينبع اختيار هذا الميدان من أهميته العلمية في تحليل العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في سياق التحديات الأمنية الإقليمية المعاصرة. إذ يتيح هذا الميدان فهم الكيفية التي تُوظَّف بها الأدوات الدبلوماسية والدفاعية في دعم الاستقرار الأمني وتعزيز القدرة الردعية للدولة. كما يرتبط ارتباطاً مباشراً بإشكالية الدراسة وأسئلتها البحثية، نظرًا لتركيزه على تحليل الأبعاد الاستراتيجية للممارسات والسياسات الدفاعية المعلنة. ويتميز أيضًا بتوافر وثائق واتفاقيات وخطابات رسمية تمثل مادة تحليلية ثرية تساعد على تفسير أنماط التفاعل الدفاعي والدبلوماسي في البيئة الإقليمية. ومن ثم، يوفر هذا الميدان إطارًا مناسبًا لتحقيق أهداف الدراسة ضمن مقاربة تحليلية تفسيرية منضبطة.

ثالثًا: المشاركون في الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة النوعية وأهدافها التفسيرية، تم اعتماد العينة القصدية بوصفها الإستراتيجية الأنسب لاختيار المشاركين، حيث تتيح اختيار أفراد يمتلكون معرفة متخصصة وخبرة مباشرة بموضوع البحث، بما يساهم في الحصول على بيانات تحليلية معمقة. وانطلاقًا من تركيز الدراسة على الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي، تم اختيار المشاركين

من بين الأكاديميين والمختصين والمحللين السياسيين المرتبط عملهم أو اهتماماتهم البحثية بقضايا السياسة الدفاعية والدراسات الاستراتيجية.

وتكمن أهمية هذه الفئات فيما تمتلكه من خبرة معرفية ومهنية تمكّنها من تقديم قراءات تفسيرية متخصصة للسياسات الدفاعية والخطابات الرسمية، كما يسهم تنوع خلفياتهم الأكاديمية والمهنية في إثراء البيانات وتعدد زوايا النظر، بما يعزز فهم العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة.

وبلغ عدد المشاركين في الدراسة ستة مشاركين، تم اختيارهم وفق معايير العينة القصدية، استنادًا إلى مبدأ الإشباع النظري، حيث تم الاكتفاء بالبيانات عند الوصول إلى مرحلة الإشباع النظري، التي لا تضيف فيها المقابلات اللاحقة معطيات تحليلية جديدة. ويعكس هذا العدد كفاية البيانات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها بعمق تحليلي، مع التركيز على جودة البيانات بدلًا من التوسع العددي. وقد تم استخدام رموز تعريفية للمشاركين مثل (م1، م2، م3، م4، م5، م6) حفاظًا على سرية هوياتهم.

واستندت عملية الاختيار إلى معايير منهجية تضمن صلة المشاركين بموضوع الدراسة، من أبرزها امتلاك الخبرة الأكاديمية أو المهنية في مجالات الدبلوماسية الدفاعية أو السياسة الخارجية أو الدراسات الاستراتيجية، إلى جانب الإلمام بالسياق الإقليمي والتحديات الأمنية المعاصرة. وفي المقابل، تم استبعاد الأفراد الذين لا يمتلكون تخصصًا أو خبرة ذات صلة مباشرة، بما يضمن جودة البيانات واتساقها مع الإطار المنهجي المعتمد.

رابعًا: أدوات جمع البيانات

تماشيًا مع طبيعة الدراسة النوعية، اعتمدت الدراسة على المقابلات شبه المهيكلية بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات، لما توفره من مرونة في استكشاف تصورات المشاركين وتحليلاتهم المتخصصة. وتم إعداد دليل أسئلة يتضمن محاور مرتبطة بالدبلوماسية الدفاعية ودورها في دعم منظومة الردع الدفاعي، مع إتاحة المجال للإجابة المفتوحة. وقد أُجريت المقابلات بصورة كتابية عبر البريد الإلكتروني بعد الحصول على موافقة المشاركين، واستلام الإجابات خلال الفترة من 20 فبراير إلى 20 مارس 2026. وقد بلغ عدد المقابلات التي تم تحليلها ست مقابلات. وتُبرّر هذه الآلية بملاءمتها لطبيعة المشاركين، كما أسهمت في توفير بيانات تحليلية تدعم تفسير أبعاد الظاهرة محل الدراسة.

إلى جانب المقابلات، شكّل تحليل الوثائق الرسمية مصدرًا أساسيًا للبيانات في هذه الدراسة، لما تتضمنه من مؤشرات تعكس التوجهات الدفاعية والسياسية للدولة. وقد شملت الوثائق المعتمدة الاتفاقيات الدفاعية والاستراتيجيات والسياسات الرسمية، إضافة إلى بيانات الجهات الحكومية والتقارير ذات الصلة. وتم تحليل ست وثائق رسمية مرتبطة بموضوع الدراسة، بوصفها نصوصًا تحمل دلالات استراتيجية تعبّر عن توظيف الدبلوماسية الدفاعية ضمن منظومة الردع الدفاعي. ويُبرّر

اعتماد هذا المصدر بقدرته على توفير بيانات مؤسسية مستقلة تعزز عمق التحليل. وبذلك، أسهم تحليل الوثائق في بناء قراءة تفسيرية تستند إلى معطيات رسمية موثوقة.

وتكاملاً مع تحليل الوثائق، اعتمدت الدراسة تحليل الخطابات والتصريحات الرسمية بوصفها مصدراً مهماً للكشف عن الأبعاد الدلالية والاستراتيجية للدبلوماسية الدفاعية في الخطاب السياسي. وشملت المواد الخطابية خطابات القادة والتصريحات السياسية والمؤتمرات الصحفية والبيانات الإعلامية الصادرة عن الجهات المعنية. وقد تم تحليل ستة خطابات وتصريحات رسمية ذات صلة بموضوع الدراسة، بوصفها تعبيراً عن الرؤية الرسمية وتوجهات الدولة في توظيف الأدوات الدفاعية والدبلوماسية ضمن سياق التحديات الإقليمية. ويسهم تحليلها في إبراز كيفية تقديم مفاهيم الردع والتعاون الدفاعي والتحالفات العسكرية في البناء الخطابي الرسمي. وقد تم اعتماد نظام ترميز موحد للوثائق والخطابات لتسهيل الإحالة إليها داخل التحليل، ويوضح الجدولان الآتيان قائمة هذه المصادر مع رموزها التعريفية.

جدول (4-1): ترميز الوثائق

الرمز	الوثائق
1 و	ضمان أمن دولة قطر. حكومة الولايات المتحدة (السجل الفيدرالي).
2 و	بيان مشترك بين الولايات المتحدة وقطر.
3 و	تعيين دولة قطر كحليف رئيسي من خارج حلف الناتو.
4 و	قطر توقع اتفاقية أمنية مع حلف الناتو.
5 و	البيان المشترك للحوار الاستراتيجي بين دولة قطر والجمهورية الفرنسية.
6 و	اتفاقية بشأن التعاون العسكري بين قطر وتركيا.

إعداد الباحثة

جدول (4-2): ترميز الخطابات

الرمز	الخطابات
1 خ	خطاب أمير دولة قطر في الدورة (80) للجمعية العامة للأمم المتحدة.
2 خ	خطاب أمير دولة قطر في افتتاح الدورة (54) لمجلس الشورى.
3 خ	خطاب أمير دولة قطر في مؤتمر ميونخ للأمن.
4 خ	خطاب رئيس مجلس الوزراء القطري في الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن.
5 خ	مداخلة رئيس مجلس الوزراء القطري في اجتماع المجلس الوزاري الاستثنائي.
6 خ	مداخلة رئيس مجلس الوزراء القطري في الاجتماع الوزاري المشترك.

إعداد الباحثة

ويُستخدم هذا الترميز لاحقًا في عرض النتائج للإشارة إلى مصادر البيانات بصورة منهجية منظمة. وينطلق تنوع أدوات جمع البيانات في هذه الدراسة من مبدأ التثليث المنهجي (Triangulation)، بما يتيح مقارنة متعددة الزوايا للظاهرة المدروسة ويحد من احتمالات التحيز. ويعزز هذا التكامل إمكانية المقارنة بين تصورات المشاركين والمعطيات الواردة في الوثائق والخطابات الرسمية. وقد تحقق توازن عددي نسبي بين مصادر البيانات (ست مقابلات، وست وثائق، وستة خطابات)، بما يدعم مصداقية التحليل وعمقه التفسيري. وفي ضوء ذلك، اعتمدت الدراسة على مصادر بيانات أولية تشمل المقابلات، والوثائق الرسمية، والخطابات والتصريحات الصادرة عن الجهات المعنية، إلى جانب مصادر ثانوية تتمثل في الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

خامسًا: إجراءات جمع البيانات

انطلقت عملية جمع البيانات بمرحلة تحضيرية هدفت إلى تنظيم الإجراءات وضمان اتساقها مع أهداف الدراسة وأسئلتها البحثية. وفي هذا السياق، تم إعداد دليل المقابلة بصورة منهجية، بحيث تضمن مجموعة من المحاور المرتبطة بموضوع الدبلوماسية الدفاعية ودورها في دعم منظومة الردع الدفاعي. كما جرى تحديد المشاركين وفق المعايير المعتمدة في العينة القصدية، والتواصل معهم لشرح طبيعة الدراسة وأهدافها. وتم تزويدهم بنموذج الموافقة المستنيرة قبل الشروع في استلام الإجابات، تأكيدًا لطوعية المشاركة. إضافة إلى ذلك، تم وضع إطار زمني واضح لتنفيذ المقابلات وجمع الوثائق والخطابات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما يضمن تنظيم عملية جمع البيانات وضبطها منهجيًا.

وعقب استكمال المرحلة التحضيرية، تم الشروع في تنفيذ عملية جمع البيانات وفق الآلية المعتمدة في الدراسة. وقد أُجريت المقابلات بصورة كتابية عبر البريد الإلكتروني، حيث أُرسِلت أسئلة المقابلة إلى المشاركين بعد حصولهم على نموذج الموافقة المستنيرة. وتم استلام الإجابات خلال الفترة المحددة للدراسة، وقد بلغ عدد المقابلات التي تم جمعها ست مقابلات. كما جرى جمع ست وثائق وستة خطابات وتصريحات رسمية ذات صلة بموضوع الدراسة من مصادرها المعتمدة. وقد روعي توثيق جميع المواد المجمعة وتنظيمها بصورة منهجية تمهيدًا لمرحلة التحليل. وأسهم هذا التنظيم في ضمان تكامل البيانات وتيسير التعامل معها وفق الإطار التحليلي المعتمد.

ونظرًا لأن المقابلات أُجريت بصورة كتابية عبر البريد الإلكتروني، فقد تم التعامل مع الإجابات المستلمة بوصفها نصوصًا أصلية جاهزة للتحليل دون الحاجة إلى تفريغ صوتي. وقد جرى مراجعة الإجابات بعناية للتأكد من اكتمالها ووضوحها، ثم تنظيمها في ملفات إلكترونية مصنفة وفق محاور دليل المقابلة. وبالمثل، تم أرشفة الوثائق والاتفاقيات والخطابات الرسمية ضمن تصنيفات واضحة تسهل الرجوع إليها أثناء عملية التحليل. كما حُفظت جميع البيانات في وسائط إلكترونية آمنة لضمان سريتها وحمايتها. وأسهم هذا التنظيم المنهجي في تيسير عملية الترميز وبناء الفئات التحليلية في المرحلة اللاحقة ضمن إطار التحليل الموضوعي المعتمد في الدراسة.

واتساقاً مع المعايير الأخلاقية في البحث العلمي، التزمت الدراسة بعدد من الضوابط التي تضمن حماية المشاركين وسرية بياناتهم. فقد تم تزويد المشاركين بنموذج موافقة مستنيرة يتضمن شرحاً لطبيعة الدراسة وأهدافها وإجراءاتها، مع التأكيد على طوعية المشاركة وحقوق الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. كما تم التعهد بالحفاظ على سرية المعلومات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، مع تأمين البيانات إلكترونياً ومنع الوصول غير المصرح به إليها. وإضافة إلى ذلك، روعي الحفاظ على الحياد البحثي أثناء التعامل مع البيانات وتحليلها. وقد تم استخدام رموز تعريفية بدلاً من الأسماء الحقيقية عند عرض النتائج، ضماناً لحماية خصوصية المشاركين.

ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة المرتبط بالدبلوماسية الدفاعية والسياسات الأمنية، فقد واجهت عملية جمع البيانات عدداً من التحديات المنهجية التي تتصل بحساسية المجال وطابعه السيادي. فقد يترتب على ذلك قدر من التحفظ في تناول بعض التفاصيل المرتبطة بالسياسات الدفاعية أو الترتيبات العسكرية. كما تمثلت بعض الصعوبات في محدودية الوصول المباشر إلى بعض المشاركين نظراً لارتباطاتهم المهنية. ولمعالجة هذه التحديات، تم الاعتماد على تنوع مصادر البيانات من خلال الجمع بين المقابلات وتحليل الوثائق والخطابات الرسمية، بما يتيح التحقق التقاطعي للمعطيات. كما روعي الالتزام بالحياد البحثي أثناء تفسير البيانات لضمان موضوعية النتائج ودقتها.

سادساً: أساليب تحليل البيانات

في ضوء طبيعة البيانات المجمعة وأهداف الدراسة، ارتكز تحليل البيانات على مقارنة نوعية تفسيرية تجمع بين تحليل الخطاب بوصفه إطاراً تحليلياً رئيساً، والتحليل الموضوعي (Thematic Analysis) بوصفه إجراءً منهجياً لتنظيم البيانات واستخراج أنماطها. ويهدف هذا التوجه إلى فهم كيفية تمثيل الدبلوماسية الدفاعية داخل النصوص الرسمية، والكشف عن الأبعاد الدلالية والاستراتيجية المرتبطة بدورها في دعم منظومة الردع الدفاعي. ولم يقتصر التحليل على الوصف المباشر للمحتوى، بل امتد إلى تفسير العلاقات بين المفاهيم الدفاعية والسياق الإقليمي الذي تتشكل فيه.

وقد اتبعت عملية التحليل مجموعة من المراحل المنهجية المتتابعة لضمان تنظيم العمل التحليلي واتساقه. بدأت المرحلة الأولى بالقراءة المتأنية لجميع المواد المجمعة، بما يشمل إجابات المقابلات والوثائق والخطابات الرسمية، بهدف تكوين تصور عام عن مضامينها. تلت ذلك مرحلة الترميز، حيث تم تحديد المفاهيم والعبارات الدالة وتصنيفها ضمن رموز أولية تعكس الموضوعات المتكررة في البيانات. ثم أُعيد تنظيم هذه الرموز ضمن فئات تحليلية أوسع تمثل المحاور الرئيسية المرتبطة بالدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي. وفي المرحلة الختامية، تم تفسير النتائج وربطها بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

وجرى تنظيم البيانات وتحليلها بصورة منهجية من خلال تصنيف النصوص وترتيبها في ملفات إلكترونية وفق محاور دليل المقابلة ومصادر البيانات المختلفة، مما أسهم في تسهيل عملية الترميز اليدوي وتتبع الأنماط الدلالية داخل النصوص. كما

أتاح هذا التنظيم الرجوع إلى المقاطع النصية المرتبطة بكل فئة تحليلية أثناء مراحل التفسير. ومع ذلك، ظل الدور التفسيري للباحث عنصرًا محوريًا في قراءة النتائج وتأويلها ضمن الإطار المفاهيمي المعتمد.

واتساقًا مع الإشكالية البحثية، وُجّهت عملية التحليل بما يخدم الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، حيث تم بناء الفئات التحليلية استنادًا إلى المفاهيم المركزية للدراسة. كما أتاح تحليل الخطاب الكشف عن كيفية توظيف المفاهيم الدفاعية داخل النصوص الرسمية وربطها بالممارسات السياسية والدبلوماسية. وأسهم هذا الربط في تحويل المعطيات النصية إلى نتائج تفسيرية منسجمة مع الإطار النظري، مما يمهد للانتقال المنظم إلى عرض النتائج ومناقشتها في الفصل السادس.

خاتمة الفصل

يتضح من العرض السابق أن المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة قد بُنيت بصورة منسجمة مع طبيعة الإشكالية البحثية وأهدافها، من خلال اعتماد المدخل النوعي وتصميم تحليلي قائم على دراسة الحالة وتحليل السياسات والوثائق والخطابات الرسمية المرتبطة بالدبلوماسية الدفاعية. كما تم تحديد ميدان الدراسة وضبط حدوده، واختيار المشاركين وفق العينة القصدية بما يضمن الحصول على بيانات تحليلية ذات صلة بموضوع البحث. واعتمدت الدراسة مجموعة من أدوات جمع البيانات، شملت المقابلات شبه المهيكلية، وتحليل الوثائق الرسمية، والخطابات السياسية، ضمن إطار من التثليث المنهجي الذي يعزز مصداقية النتائج ويعمّق الفهم التفسيري للظاهرة المدروسة. كذلك تم تنظيم البيانات وتحليلها وفق مراحل منهجية واضحة، في إطار التحليل الموضوعي المدعوم بتحليل الخطاب. وبذلك، يوفّر هذا الإطار المنهجي أساسًا علميًا منظمًا يدعم الاتساق بين أهداف الدراسة وإجراءاتها، ويمهد للانتقال إلى عرض النتائج ومناقشتها في الفصل الخامس.

الفصل الخامس: النتائج والمناقشة



يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة وتحليلها، وذلك في إطار فهم الكيفية التي تُسهم بها الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر. وقد بُنيت هذه النتائج على تحليل البيانات النوعية التي جُمعت من خلال المقابلات شبه المهيكلية مع عدد من المختصين في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، إلى جانب تحليل مجموعة من الوثائق والخطابات الرسمية ذات الصلة. وقد بلغ عدد المقابلات ست مقابلات، كما شمل التحليل ست وثائق رسمية وستة خطابات وتصريحات صادرة عن الجهات الرسمية في دولة قطر. ويعرض هذا الفصل النتائج وفق مجموعة من المحاور التحليلية المرتبطة بأسئلة الدراسة وأهدافها، بما يتيح فهمًا تحليليًا لبنية توظيف الدبلوماسية الدفاعية القطرية ضمن منظومة الردع الدفاعي.

أولاً: عرض النتائج

يعرض هذا القسم النتائج التي توصلت إليها الدراسة استنادًا إلى البيانات التي جُمعت من خلال المقابلات شبه المهيكلية، إضافة إلى مجموعة من الوثائق والخطابات الرسمية المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد بلغ عدد المقابلات التي أُجريت ست مقابلات مع عدد من المختصين والخبراء في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والدراسات الاستراتيجية، كما شمل التحليل ست وثائق رسمية وستة خطابات وتصريحات دفاعية ودبلوماسية صادرة عن الجهات الرسمية في دولة قطر. وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، حيث جرى ترميزها وفق مؤشرات تحليلية مستمدة من أسئلة الدراسة كما ورد في الفصل الخامس، وذلك بهدف تتبع مصادر المعطيات وتحليلها بصورة منهجية منظمة. وفيما يلي عرض لهذه المحاور التحليلية.

المحور الأول: تمثيلات مفهوم الدبلوماسية الدفاعية في السياق القطري

تشير نتائج تحليل البيانات إلى أن مفهوم الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية يُقدّم بوصفه إطارًا يجمع بين الأبعاد الدفاعية والدبلوماسية ضمن مقاربة تستهدف إدارة التفاعلات الأمنية في بيئة إقليمية معقدة. وتُظهر المعطيات أن هذا المفهوم لا يقتصر على التعاون العسكري المباشر، بل يشمل أيضًا بناء الثقة، وتوسيع الشراكات الأمنية، وإدارة الرسائل الاستراتيجية المرتبطة بالأمن والاستقرار. كما تُبين البيانات أن الدبلوماسية الدفاعية القطرية تُطرح ضمن سياق سياسة أوسع تسعى إلى المواءمة بين حماية السيادة والانخراط في البيئة الإقليمية والدولية. ويعكس ذلك حضور طابع تكاملي للمفهوم يتجاوز الوظيفة العسكرية التقليدية.

وقد أظهرت نتائج المقابلات أن غالبية المشاركين قدّموا الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة تجمع بين إدارة التهديدات وبناء التعاون الدفاعي. فقد رأى المشارك (م1) أن "الدبلوماسية الدفاعية تمثل إطارًا متكاملًا لإدارة التهديدات وبناء الثقة"، في حين اعتبر المشارك (م6) أن هذا "المفهوم يجمع بين الأبعاد العسكرية والدبلوماسية ضمن إطار يهدف إلى تعزيز الاستقرار وبناء

الثقة المتبادلة". كما تضمّنت المقابلات إشارات متكررة إلى ارتباط هذا المفهوم بخصوصية الحالة القطرية، من حيث طبيعة الدولة، ومرونة سياستها الخارجية، واعتمادها على تنوع الشراكات الدفاعية.

كما تدعم المعطيات تحليل الوثائق والخطابات الرسمية هذه المعطيات، إذ تفيد الوثيقة (و1) بأن التعاون الدفاعي والشراكات الاستراتيجية يمثلان أحد الأبعاد الأساسية في السياسة الدفاعية لدولة قطر، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وبناء علاقات تعاون مع الشركاء الدوليين. كما تكشف الوثيقة (و4) أن الأهداف المرتبطة بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي تمثل توجّهًا نحو توسيع نطاق الشراكات الدفاعية ضمن أطر مؤسسية متعددة الأطراف. وفي السياق ذاته، يؤكد الخطاب (خ1) أهمية دعم الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الدولي، في حين يتضمّن الخطاب (خ2) تأكيدًا على أن العلاقات الدفاعية والتعاون العسكري مع الدول الشريكة تمثل ركيزة أساسية في تعزيز الأمن والاستقرار.

المحور الثاني: أنماط الأدوات الدبلوماسية الدفاعية في بناء الردع الدفاعي ضمن السياق القطري

تُمثل أدوات الدبلوماسية الدفاعية أحد المكونات الأساسية التي تُسهم في بناء منظومة الردع الدفاعي في الحالة القطرية، حيث تُستخدم هذه الأدوات ضمن إطار يجمع بين التعاون العسكري والتنسيق الدبلوماسي. وتُظهر نتائج تحليل البيانات أن هذه الأدوات لا تقتصر على بعدها العملي، بل تمتد لتشمل أبعادًا استراتيجية تتعلق ببناء الشراكات وتعزيز الحضور الدولي. كما تعكس المعطيات أن تنوع هذه الأدوات يسهم في دعم القدرة الدفاعية للدولة ضمن بيئة إقليمية معقدة. وتُبين النتائج أن توظيف هذه الأدوات يرتبط بالتوازن بين الجاهزية الدفاعية والحفاظ على الاستقرار.

وتكشف نتائج المقابلات أن أدوات الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية تتنوع بين الشراكات الدفاعية، والتدريبات العسكرية المشتركة، والاتفاقيات الثنائية، بما يسهم في دعم القدرة الردعية للدولة. فقد فسّر المشاركون (م3) أن هذه "الأدوات تشمل التدريبات العسكرية المشتركة والاتفاقيات الدفاعية وتبادل الخبرات"، وهي أدوات ترتبط بتطوير الجاهزية وتوسيع نطاق التعاون الدولي. كما أوضح المشاركون (م5) أن هذه "الأدوات تؤدي دورًا في إرسال إشارات مرتبطة بالقدرة الدفاعية والتعاون العسكري".

كما تُفيد معطيات تحليل الوثائق والخطابات الرسمية أن أدوات الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية تتجسد في مجموعة من الممارسات المؤسسية التي تعزز التعاون الدفاعي وتدعم بناء الردع، إذ تظهر الوثيقة (و5) أن السياسة الدفاعية القطرية تركز على تطوير الشراكات الأمنية والتنسيق مع القوى الدولية. كما تعكس الوثيقة (و6) المرتبطة بالتعاون العسكري مع تركيا توجّهًا نحو تنوع الشراكات الدفاعية وتوسيع نطاق التعاون العسكري. كذلك يظهر في الخطاب (خ5) تأكيد على أهمية التعاون الدفاعي ضمن إطار الأمن الجماعي، في حين يبرز في الخطاب (خ6) التركيز على تعزيز الشراكات والتنسيق مع الدول الشريكة في مواجهة التحديات الإقليمية.

المحور الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في السياق القطري

تُعد العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في الحالة القطرية من المحاور الأساسية التي تكشف عن طبيعة توظيف الأدوات الدفاعية ضمن إطار استراتيجي أوسع. وتُظهر نتائج تحليل البيانات أن هذه العلاقة لا تقوم على الفصل بين البعدين الدبلوماسي والعسكري، بل على تكاملهما في بناء قدرة ردعية متعددة المستويات. كما تشير المعطيات إلى أن الدبلوماسية الدفاعية تُستخدم بوصفها وسيلة لتعزيز الردع غير المباشر من خلال بناء الشراكات الدفاعية، وإدارة الرسائل الاستراتيجية، وتعزيز حضور الدولة في البيئة الإقليمية. وتُبرز هذه العلاقة تداخلاً بين القدرات الدفاعية المادية والأبعاد الاتصالية والسياسية في صياغة الموقف الردعي.

وتُبين نتائج المقابلات أن هذه العلاقة تُفهم بوصفها علاقة تكاملية تقوم على توظيف أدوات التعاون الدفاعي ضمن إطار استراتيجي يعزز القدرة الردعية للدولة. فقد بين المشاركون (م2) أن هذه "العلاقة تتجسد من خلال تعزيز التعاون العسكري وبناء الشراكات الاستراتيجية، بما يساهم في تقوية القدرة على مواجهة التهديدات". كما أشار المشاركون (م4) إلى أن "الدبلوماسية الدفاعية تساهم في تشكيل صورة استراتيجية للدولة تعكس قدرتها على التأثير في البيئة الإقليمية".

كما تؤكد نتائج تحليل الوثائق والخطابات الرسمية أن الدبلوماسية الدفاعية تُستخدم في الحالة القطرية بوصفها أداة داعمة لمنظومة الردع الدفاعي من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتكثيف التعاون الدفاعي مع الفاعلين الدوليين، حيث تبين الوثيقة (و2) أن التعاون الدفاعي بين دولة قطر وشركائها يمثل أحد الأبعاد الأساسية في تعزيز الأمن والاستقرار. كما تُظهر الوثيقة (و3) المتعلقة بتصنيف قطر كحليف رئيسي من خارج حلف الناتو توجّهًا نحو توسيع نطاق الدعم الاستراتيجي وتعزيز المظلة الأمنية للدولة. وامتداداً لذلك، يركّز الخطاب (خ3) على أهمية التعاون الدولي في المجال الأمني، في حين يتضح في الخطاب (خ4) التركيز على تعزيز الشراكات الدفاعية والتنسيق مع الحلفاء لمواجهة التحديات الإقليمية.

المحور الرابع: الخطاب الرسمي القطري وتمثيله للردع الدفاعي

تُعتبر الخطابات الرسمية أحد الأبعاد المهمة التي تعكس كيفية تمثيل مفاهيم الردع والدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية، حيث تُستخدم بوصفها أداة لإيصال رسائل استراتيجية مرتبطة بالأمن والاستقرار. وتُظهر نتائج تحليل البيانات أن الخطاب الرسمي القطري لا يركز على إبراز القدرات العسكرية بشكل مباشر، بل يُقدّم ضمن سياق يرتبط بالشراكة والتعاون الدولي. كما تشير المعطيات إلى أن هذا الخطاب يسعى إلى تحقيق توازن بين التأكيد على السيادة الوطنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وتُبين النتائج أن الرسائل الدفاعية تُصاغ بطريقة غير تصعيدية مع التركيز على مفاهيم الأمن الجماعي والشراكات الاستراتيجية.

وتوضح نتائج المقابلات أن الخطاب الرسمي القطري يُقدّم بوصفه أداة رئيسة في تمثيل الرسائل الدفاعية المرتبطة بالردع، حيث يركز على إبراز مفاهيم السيادة والاستقرار والتعاون الدولي ضمن سياق غير تصعيدي. فقد أوضح المشاركون (م6) أن "الخطاب الرسمي يتعامل مع الدبلوماسية الدفاعية باعتبارها وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار من خلال التعاون والحوار، بما يشير إلى توجه نحو بناء الثقة مع الشركاء الدوليين". كما فسّر المشاركون (م2) أن "الخطاب القطري يبرز دور الدولة في دعم السلام والاستقرار، إلى جانب تأكيد أهمية الشراكات الدولية في تحقيق الأمن الإقليمي".

كما تُشير نتائج تحليل الوثائق والخطابات الرسمية إلى أن الخطاب الدفاعي القطري يُصاغ ضمن سياق يركز على مفاهيم السيادة والاستقرار والتعاون الدولي، إذ تشير الوثيقة (و2) إلى أن الشراكات الدفاعية والتنسيق مع الدول الحليفة تمثل أحد المرتكزات الأساسية في دعم الأمن والاستقرار. كما تعكس الوثيقة (و3) المتعلقة بتصنيف قطر كحليف رئيسي من خارج حلف الناتو تعزيز مكانة الدولة ضمن منظومة التعاون الدفاعي الدولي. كذلك يبرز في الخطاب (خ1) التأكيد على التزام دولة قطر بدعم الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الدولي، في حين يظهر في الخطاب (خ4) تركيز على أهمية التنسيق مع الشركاء الدوليين في مواجهة التحديات الأمنية.

المحور الخامس: تأثير التحديات الإقليمية في توظيف الدبلوماسية الدفاعية في السياق القطري

تُشكل التحديات الإقليمية أحد العوامل المؤثرة في توجيه كيفية توظيف الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية، حيث ترتبط بطبيعة البيئة الأمنية التي تتسم بالتغير وعدم الاستقرار. وتُظهر نتائج تحليل البيانات أن التفاعلات الإقليمية وما يرتبط بها من تهديدات تقليدية وغير تقليدية تسهم في تشكيل المقاربة الدفاعية للدولة. كما تشير المعطيات إلى أن الدبلوماسية الدفاعية تُستخدم بوصفها أداة لإدارة هذه التحديات من خلال تعزيز الشراكات والتعاون مع الفاعلين الدوليين. وتُبين النتائج أن توظيف هذه الأداة يتم ضمن سياق يسعى إلى تحقيق التوازن بين الردع والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وتُبرز نتائج المقابلات أن التحديات الإقليمية تُعد عاملاً رئيساً في توجيه توظيف الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية، حيث تسهم في تحديد طبيعة الشراكات الدفاعية وأولويات التعاون الأمني. فقد اعتبر المشاركون (م4) أن "طبيعة البيئة الإقليمية وما تشهده من تفاعلات معقدة تدفع الدولة إلى تبني مقاربات دفاعية مرنة تقوم على تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين". كما أوضح المشاركون (م1) أن "التعامل مع هذه التحديات يتم من خلال بناء شبكة علاقات دفاعية تسهم في دعم الاستقرار وتقليل المخاطر الأمنية".

كما تُبين معطيات تحليل الوثائق والخطابات الرسمية أن التحديات الإقليمية تُسهم في توجيه توظيف الدبلوماسية الدفاعية من خلال تعزيز الشراكات الدفاعية وتوسيع نطاق التعاون العسكري، إذ توضح الوثيقة (و1) أهمية ضمان أمن دولة قطر في سياق بيئة إقليمية تتسم بتعدد التهديدات. كما تعكس الوثيقة (و4) المرتبطة بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي سعي الدولة

إلى الانخراط في أطر تعاون متعددة الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية. كذلك تبرز الوثيقة (و6) المتعلقة بالتعاون العسكري مع تركيا توجهاً نحو تنوع الشراكات الدفاعية بما يدعم القدرة على التعامل مع التحديات الإقليمية. وفي السياق ذاته، يظهر في الخطاب (خ5) تأكيد على أهمية التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي في مواجهة التحديات الأمنية، بما يشير إلى ارتباط توظيف الدبلوماسية الدفاعية بطبيعة البيئة الاستراتيجية ومستوى تعقيدها.

وبناءً على ما سبق، يوضح الجدول التالي توزيع مصادر البيانات التي استند إليها تحليل كل محور من محاور النتائج، بما يشمل المقابلات والوثائق والخطابات الرسمية، وذلك في إطار ربط البيانات التحليلية بأسئلة الدراسة.

جدول (5-1): ملخص مصادر البيانات للمحاور

المحور	المقابلات	الوثائق	الخطابات
المحور الأول: تمثيلات مفهوم الدبلوماسية الدفاعية في السياق القطري	م1، م6	و1، و4	خ1، خ2
المحور الثاني: أنماط الأدوات الدبلوماسية الدفاعية في بناء الردع الدفاعي ضمن السياق القطري	م3، م5	و1، و5	خ2، خ6
المحور الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في السياق القطري	م2، م4	و2، و3	خ3، خ4
المحور الرابع: الخطاب الرسمي القطري وتمثيله للردع الدفاعي	م6، م2	و2، و3	خ1، خ4
المحور الخامس: تأثير التحديات الإقليمية في توظيف الدبلوماسية الدفاعية في السياق القطري	م4، م1	و1، و4، و6	خ5

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى تحليل بيانات المقابلات والوثائق والخطابات

ثانياً: مناقشة النتائج

يتناول هذا القسم تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء الإطار النظري المعتمد، والمتمثل في نظرية الردع، مع ربطها بما ورد في الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي. ويركّز على إبراز الدلالات التحليلية للنتائج وقراءتها ضمن السياق العلمي المرتبط بتوظيف الدبلوماسية الدفاعية في إدارة التفاعلات الأمنية الإقليمية، إلى جانب بيان الكيفية التي تتقاطع بها النتائج مع الأدبيات السابقة وما تعكسه من خصوصية في الحالة القطرية. ويُعرض هذا القسم وفق ترتيب المحاور التي بُنيت عليها النتائج، بما يسمح بقراءة مترابطة للعلاقة بين المفهوم، والأدوات، والخطاب، والسياق الإقليمي.

مناقشة المحور الأول: تمثيلات مفهوم الدبلوماسية الدفاعية في السياق القطري

تُظهر النتائج أن الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية تقوم على مقارنة تكاملية تجمع بين الأبعاد الدفاعية والدبلوماسية في إدارة التفاعلات الأمنية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية والإقليمية، حيث

اتجهت الدول إلى توظيف أدوات غير تقليدية لتعزيز التعاون الأمني وإدارة التهديدات. كما ترتبط هذه التحولات بالحاجة إلى تبني مقاربات مرنة تجمع بين البعدين العسكري والدبلوماسي، بما يسهم في تقليل احتمالات التصعيد وتعزيز الاستقرار ضمن بيئة تتسم بعدم اليقين.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الحمود، 2023) التي أشارت إلى أن الدبلوماسية الدفاعية تمثل أداة غير عسكرية تسهم في تجنب المواجهة المباشرة وتعزيز التحالفات والتنسيق بين الدول بما يدعم السلم والأمن الدوليين. كما تتقاطع مع ما أظهرته دراسة (Ćutić, 2022) التي أكدت دور الدبلوماسية الدفاعية في بناء الثقة وتعزيز أنماط التعاون الدفاعي الثنائي ومتعدد الأطراف ضمن العلاقات الدولية المعاصرة. وفي السياق ذاته، تشير دراسة (البسوس، 2021) إلى أن فاعلية الدبلوماسية الدفاعية ترتبط بقدرة الدولة على بناء شبكة تحالفات عسكرية متعددة وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، وهو ما ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية.

وفي ضوء ذلك، يمكن تفسير هذه النتيجة استنادًا إلى نظرية الردع التي تؤكد أن سلوك الدول يرتبط بقدرتها على التأثير في حسابات الخصم من خلال عناصر المصداقية والقدرة والاتصال. ويتجلى ذلك في الحالة القطرية عبر توظيف الدبلوماسية الدفاعية في بناء الشراكات الاستراتيجية وتعزيز التعاون الدفاعي. كما يبرز دور الاتصال الاستراتيجي في تشكيل إدراك الفاعلين الآخرين، إلى جانب أهمية الإدراك في بناء تصورات الخصوم بشأن قدرات الدولة وشبكة علاقاتها.

وتُضيف هذه النتيجة بعدًا تحليليًا يتمثل في إبراز الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة لا تقتصر على دعم التعاون الدفاعي، بل تمتد لتشكّل جزءًا من البناء الردعي من خلال التأثير في إدراك التهديد وإدارة الرسائل الاستراتيجية، وهو ما يعكس خصوصية توظيف هذا المفهوم في الحالة القطرية ضمن سياق إقليمي يتسم بالتعقيد وتعدد التهديدات.

مناقشة المحور الثاني: أنماط الأدوات الدبلوماسية الدفاعية في بناء الردع الدفاعي ضمن السياق القطري

تكشف نتائج الدراسة أن أدوات الدبلوماسية الدفاعية تُعد من الركائز الأساسية في بناء منظومة الردع الدفاعي في الحالة القطرية، من خلال تنوعها بين الشراكات الدفاعية والتدريبات العسكرية المشتركة والاتفاقيات الثنائية، وتُفسّر هذه النتيجة في ضوء التحولات التي شهدتها أنماط التفاعل الدفاعي، حيث أصبحت أدوات التعاون العسكري جزءًا من منظومة الردع غير المباشر. كما تعكس التحولات دور هذه الأدوات في تعزيز الجاهزية العملية وبناء الثقة مع الشركاء الدوليين، إلى جانب إسهامها في إيصال رسائل استراتيجية تعكس قوة شبكة العلاقات الدفاعية للدولة، وهو ما يبرز طبيعتها المزدوجة التي تجمع بين تعزيز القدرات الدفاعية والتأثير في إدراك الفاعلين الآخرين ضمن بيئة أمنية معقدة.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Muniruzzaman, 2020) التي أكدت أن أنشطة الدبلوماسية الدفاعية، مثل التدريبات العسكرية المشتركة وتبادل الخبرات، تُعد أدوات فعّالة في بناء علاقات دفاعية طويلة الأمد وتعزيز الثقة بين الدول

دون اللجوء إلى القوة الصلبة. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما أظهرته دراسة (Drab, 2018) التي أشارت إلى أن الدبلوماسية الدفاعية تمثل أداة مهمة في تنفيذ السياسة الخارجية من خلال تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف ودعم الأمن الدولي. وفي السياق ذاته، توضح دراسة (عامر، 2023) أن توظيف أدوات القوة المادية وغير المادية ضمن إطار الدبلوماسية الدفاعية يسهم في التأثير في سلوك الخصوم والحد من احتمالات التصعيد، وهو ما يتوافق مع ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية.

وفي هذا الإطار، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الردع التي تؤكد أن فاعلية الردع لا تعتمد فقط على امتلاك القدرة، بل على كيفية توظيفها وإيصالها عبر أدوات مؤثرة في إدراك الخصم. ويتجلى ذلك في الحالة القطرية من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية الدفاعية، مثل التدريبات المشتركة والاتفاقيات الدفاعية، في تعزيز الجاهزية العملياتية ودعم عنصر القدرة. كما يبرز دور الاتصال الاستراتيجي في إيصال رسائل واضحة تعكس التزام الدولة الدفاعي، إلى جانب دوره في تشكيل إدراك الفاعلين الآخرين لطبيعة قدرات الدولة وشبكة علاقاتها، بما يسهم في بناء ردع مرن يتناسب مع طبيعة البيئة الإقليمية.

ويُستفاد من هذه النتيجة بُعد تحليلي يتمثل في أن أدوات الدبلوماسية الدفاعية لا تعمل بوصفها وسائل تنفيذية فقط، بل تؤدي دورًا في إنتاج الأثر الردعي من خلال الجمع بين البعد العملياتي والبعد الاتصالي، وهو ما يعزز من قدرة الدولة على التأثير في إدراك التهديد دون الاعتماد الحصري على القوة العسكرية المباشرة.

مناقشة المحور الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في السياق القطري

تُبين النتائج أن العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي في الحالة القطرية تقوم على تكامل بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية ضمن إطار يعزز بناء ردع متعدد الأبعاد. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التحولات التي شهدتها مفهوم الردع في البيئة الأمنية المعاصرة، حيث لم يعد قائمًا على القوة العسكرية وحدها، بل أصبح يعتمد على مزيج من الأدوات الصلبة والناعمة. كما ترتبط هذه التحولات بزيادة أهمية الشراكات الدفاعية وإدارة العلاقات الاستراتيجية في التأثير على حسابات الخصم، إلى جانب الحاجة إلى تبني نماذج ردع مرنة تستجيب لتعقد التهديدات الإقليمية، وهو ما يبرز دور الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة لتعزيز الردع غير المباشر من خلال التأثير في إدراك الفاعلين الآخرين.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Mueller, 2020) التي أكدت أن منظومة الردع الدفاعي لم تعد قائمة على القدرات العسكرية التقليدية فقط، بل تعتمد على دمج هذه القدرات مع أدوات أخرى مثل التحالفات والتعاون الدولي والدبلوماسية الدفاعية. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما أظهرته دراسة (Hamdi & Salman, 2020) التي بينت أن الدول الصغيرة، ولا سيما في منطقة الخليج، تميل إلى تبني استراتيجيات ردع غير مباشرة قائمة على التحوط وتنويع الشراكات الأمنية، بدلًا من الاعتماد الحصري على القوة الصلبة. وفي السياق ذاته، تشير دراسة (فكري، 2024) إلى أن فعالية الردع ترتبط بقدرة

الدولة على الجمع بين أدوات القوة المختلفة، بما في ذلك التحالفات والقدرات غير المادية، وهو ما ينسجم مع ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية.

وفي هذا السياق، يمكن تفسير هذه النتيجة في إطار نظرية الردع التي تؤكد أن فاعلية الردع لا ترتبط فقط بامتلاك القدرات العسكرية، بل بقدرة الدولة على التأثير في إدراك الخصم من خلال عناصر المصداقية والاتصال وبناء التصورات الاستراتيجية. ويتجلى ذلك في الحالة القطرية من خلال توظيف الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز شبكة التحالفات والشراكات الدفاعية بما يدعم المصداقية الردعية. كما يبرز دور الاتصال الاستراتيجي في إيصال رسائل واضحة تؤثر في حسابات الكلفة والعائد لدى الخصم، إلى جانب دوره في تشكيل إدراك الفاعلين الآخرين لطبيعة التهديدات المحتملة.

وتكشف هذه النتيجة عن بعد تحليلي يتمثل في إبراز الدبلوماسية الدفاعية بوصفها مكونًا بنيويًا في منظومة الردع الدفاعي، وليس مجرد أداة مساندة، حيث تسهم في إعادة تشكيل منطق الردع من خلال دمج الأدوات الدبلوماسية ضمن البناء الاستراتيجي للردع. ويعكس ذلك خصوصية الحالة القطرية التي تعتمد على مقاربة ردعية مرنة تقوم على تنويع العلاقات الدفاعية وتوسيع نطاق التعاون مع الشركاء الدوليين، بما يسهم في رفع كلفة التهديدات دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة.

مناقشة المحور الرابع: الخطاب الرسمي القطري وتمثيله للردع الدفاعي

تُشير نتائج الدراسة إلى أن الخطاب الرسمي القطري يُمثل أداة أساسية في تمثيل الرسائل الدفاعية المرتبطة بالردع، حيث يُصاغ ضمن إطار يركز على مفاهيم السيادة والاستقرار والتعاون الدولي دون الاعتماد على إبراز القوة العسكرية بشكل مباشر، وتُفسّر هذه النتيجة في ضوء الدور المتزايد للخطاب الاستراتيجي في إدارة التفاعلات الأمنية، حيث أصبح الاتصال السياسي أحد المكونات الرئيسة في بناء الردع. كما تعكس التحولات ميل الدول إلى استخدام الخطاب الرسمي لإيصال رسائل غير مباشرة تؤثر في إدراك الفاعلين الآخرين، إلى جانب الحاجة إلى تبني مقاربات غير تصعيدية تحقق التوازن بين الردع والاستقرار، وهو ما يبرز دور الخطاب الرسمي في تشكيل التصورات المرتبطة بقدرات الدولة ونواياها ضمن بيئة إقليمية معقدة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Ćutić, 2022) التي أكدت أن الدبلوماسية الدفاعية لا تقتصر على التفاعلات العسكرية، بل تشمل أيضًا أبعادًا اتصالية تسهم في بناء الثقة وتعزيز أنماط التعاون الدفاعي بين الدول. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما أظهرته دراسة (Muniruzzaman, 2020) التي أشارت إلى أن الدبلوماسية الدفاعية تُستخدم بوصفها أداة ضمن منظومة القوة الناعمة، حيث تسهم في إدارة العلاقات الدفاعية وإيصال رسائل استراتيجية دون اللجوء إلى القوة المباشرة. وفي السياق ذاته، توضح دراسة (عبد المجيد، 2022) أن الخطاب الدفاعي في الحالة القطرية يرتبط بتوظيف الدبلوماسية

الدفاعية كأداة لدعم المصالح الوطنية وتعزيز الاستقرار دون تبني ممارسات تصعيدية، وهو ما ينسجم مع ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية.

وعليه، يمكن تفسير هذه النتيجة في إطار نظرية الردع التي تؤكد أن الاتصال الاستراتيجي يُعد عنصرًا حاسمًا في بناء المواقف الردعية من خلال تأثيره في إدراك الخصم، وهو ما يتجلى في الحالة القطرية عبر توظيف الخطاب الرسمي لإيصال رسائل متوازنة تعكس الجاهزية الدفاعية والالتزام بالاستقرار. كما يعكس هذا التوظيف أهمية المصادقية الناتجة عن الاتساق بين الخطاب والممارسة في تعزيز الثقة بجديّة التهديدات، إلى جانب دوره في تشكيل تصورات الفاعلين الآخرين لطبيعة سياسات الدولة ونواياها، بما يسهم في تعزيز التوازن بين الردع والاستقرار في بيئة إقليمية معقدة.

ويكشف ذلك بُعدًا تحليليًا يتمثل في أن الخطاب الرسمي لا يعمل بوصفه أداة تواصل فقط، بل يشكّل جزءًا من البنية الردعية للدولة من خلال تأثيره في إدراك التهديد وإعادة تشكيل تصورات الفاعلين الآخرين، وهو ما يعزز من فاعلية الردع دون الحاجة إلى التصعيد المباشر.

مناقشة المحور الخامس: تأثير التحديات الإقليمية في توظيف الدبلوماسية الدفاعية في السياق القطري

تُبين نتائج الدراسة أن التحديات الإقليمية تُعد عاملاً مؤثرًا في توجيه توظيف الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية، من خلال دورها في تحديد أولويات التعاون الدفاعي وأنماط الشراكات الاستراتيجية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء طبيعة البيئة الإقليمية التي تتسم بتعدد مصادر التهديد وتداخل الأبعاد الأمنية والسياسية. كما يرتبط هذا التوجه بتبني مقاربات مرنة تقوم على تعزيز التعاون مع الفاعلين الدوليين، بما يعكس السعي لتحقيق التوازن بين الردع والحفاظ على الاستقرار. ويبرز ذلك في ارتباط توظيف الدبلوماسية الدفاعية بإدراك الدولة لطبيعة التحديات ومستوى تعقيدها ضمن بيئة أمنية متغيرة.

وتتماشى هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الكوّاري، 2026) التي أشارت إلى أن التحديات الأمنية الإقليمية، مثل الاعتداءات والتهديدات الخارجية، تُسهم في إعادة تشكيل أولويات السياسات الدفاعية وتدفع نحو تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما أظهره تقرير (وحدة الدراسات السياسية، 2025) حول ردّات الفعل الدولية على العدوان على دولة قطر، حيث بيّن أن محدودية الإجراءات العملية في الردع دفعت إلى الحاجة لتطوير أدوات أكثر فاعلية في التعامل مع التهديدات. وفي السياق ذاته، توضح دراسة (Arshad, 2025) أن التحديات الأمنية في المنطقة تسهم في إعادة تقييم أنماط التعاون الدفاعي وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وهو ما ينسجم مع ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية.

وفي هذا السياق، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الردع التي تؤكد أن سلوك الدول يتشكل وفق إدراكها لطبيعة التهديدات وكلفة التصعيد والعائد المتوقع منه، وهو ما ينعكس في الحالة القطرية من خلال تأثير التحديات الإقليمية في إعادة

توجيه توظيف أدوات الردع، بما في ذلك الدبلوماسية الدفاعية. كما يعكس هذا التوجه أهمية الإدراك في تفسير التهديدات وتحديد أنماط الاستجابة، حيث يساهم توظيف الدبلوماسية الدفاعية في إدارة التصورات وتقليل احتمالات التصعيد عبر تعزيز الشراكات الدفاعية والتعاون مع الفاعلين الدوليين. ويبرز ذلك في تبني دولة قطر مقاربة مرنة تقوم على التكيف مع تعقيدات البيئة الإقليمية، من خلال توسيع نطاق التعاون الدفاعي واستخدامه كأداة لدعم الاستقرار وتحقيق التوازن بين الردع والتعاون ضمن إطار استراتيجي متوازن.

ويُستفاد من هذه النتيجة بُعد تحليلي يتمثل في أن التحديات الإقليمية لا تُعد مجرد سياق خارجي، بل تمثل عاملاً بنيوياً في تشكيل منطق توظيف الدبلوماسية الدفاعية، من خلال تأثيرها في تحديد طبيعة الأدوات المستخدمة وأنماط الشراكات الدفاعية، بما يعكس تكيف السياسة الدفاعية مع ديناميات البيئة الاستراتيجية المحيطة.

الإجابة عن أسئلة الدراسة

تُساهم الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز منظومة الردع الدفاعي لدولة قطر من خلال توظيف مجموعة من الأدوات التي تجمع بين التعاون الدفاعي والانخراط الدبلوماسي، بما يدعم بناء ردع متعدد الأبعاد. وتُظهر النتائج أن هذا الدور يتحقق عبر تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتكثيف التنسيق مع الفاعلين الدوليين، وإدارة الرسائل الاستراتيجية المرتبطة بالأمن والاستقرار. ويتجلى هذا الإسهام في دعم المصادقية الردعية من خلال الجمع بين القدرات الدفاعية والتواصل الاستراتيجي، بما يؤثر في إدراك الفاعلين الآخرين ويحد من احتمالات التصعيد. كما يعكس هذا الدور تبني مقاربة مرنة تستجيب لطبيعة البيئة الإقليمية المعقدة، تقوم على تحقيق التوازن بين الردع والتعاون. وانطلاقاً من هذا التصور، ينبثق عن السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها فيما يلي.

السؤال الأول: ما الإطار المفاهيمي والنظري الذي يربط بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع في الأدبيات الاستراتيجية؟

تُبين النتائج أن الإطار المفاهيمي الذي يربط الدبلوماسية الدفاعية بمنظومة الردع يقوم على تصور تكاملي يجمع بين الأدوات الدفاعية والدبلوماسية ضمن مقاربة تستهدف إدارة التهديدات وتعزيز الاستقرار. ويتأسس هذا الربط نظرياً على منطق نظرية الردع التي تركز على المصادقية والقدرة والاتصال والإدراك في التأثير على سلوك الخصم. وتشير المعطيات إلى أن الدبلوماسية الدفاعية تُساهم في دعم هذا الإطار من خلال بناء الشراكات وإبصال الرسائل الاستراتيجية، بما يعكس انتقال مفهوم الردع من الاعتماد على القوة الصلبة فقط إلى مقاربة أوسع تشمل الأبعاد السياسية والدبلوماسية.

السؤال الثاني: ما الأدوات والآليات التي تُستخدم ضمن الدبلوماسية الدفاعية القطرية في سياق التحديات الإقليمية المعاصرة؟

تُظهر المعطيات أن الدبلوماسية الدفاعية القطرية تعتمد على مجموعة من الأدوات التي تشمل الشراكات الدفاعية، والتدريبات العسكرية المشتركة، والاتفاقيات الثنائية، إلى جانب التنسيق مع الحلفاء في القضايا الأمنية. وتُبين المعطيات أن هذه الأدوات لا تقتصر على تعزيز الجاهزية الدفاعية، بل تُستخدم أيضاً لإيصال رسائل ردعية تعكس قوة شبكة العلاقات الدولية للدولة، بما يكشف عن تبني مقاربة مرنة تستجيب لتعقيد التحديات الإقليمية، ويسهم في دعم الردع من خلال الجمع بين القدرات العسكرية والتعاون الدولي.

السؤال الثالث: كيف يسهم توظيف الدبلوماسية الدفاعية في بناء وتعزيز منظومة الردع الدفاعي في دولة قطر؟

توضح نتائج تحليل المقابلات والوثائق والخطابات أن الدبلوماسية الدفاعية تُسهم في تعزيز منظومة الردع الدفاعي بوصفها أداة مكملية للقدرات العسكرية، وذلك من خلال بناء الشراكات وتوسيع نطاق التعاون الدفاعي. كما تُبين المعطيات أن هذا الدور يرتبط بإدارة التفاعلات الأمنية ضمن إطار غير تصعيدي يركز على الاستقرار والتعاون الدولي، بما يعكس اعتماد الدولة على مقاربة تجمع بين الردع والانخراط الدبلوماسي، ويؤكد أن الدبلوماسية الدفاعية تُعد جزءاً من بنية استراتيجية أوسع تقوم على التكامل بين الأدوات المختلفة، وهو ما يمكن تفسيره بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين الردع والتعاون في سياق بيئة إقليمية معقدة.

السؤال الرابع: ما التحديات والقيود التي تواجه توظيف الدبلوماسية الدفاعية في دعم منظومة الردع في دولة قطر؟

تكشف المعطيات أن توظيف الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية يتأثر بعدد من التحديات المرتبطة بطبيعة البيئة الإقليمية التي تتسم بتعدد مصادر التهديد وتعقيد التفاعلات الأمنية. وتُبين المعطيات أن هذه التحديات تشمل محدودية فاعلية بعض الأدوات التقليدية في تحقيق ردع مباشر، والحاجة إلى التكيف مع تحولات التوازنات الإقليمية، بما يفرض تبني مقاربات مرنة تقوم على تنويع الشراكات وتعزيز التعاون الدولي. وتشير النتائج إلى أن هذه القيود تُدار من خلال توظيف الدبلوماسية الدفاعية ضمن إطار يسعى إلى تحقيق التوازن بين الردع والاستقرار.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم هذا القسم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير فهم الدبلوماسية الدفاعية القطرية ودورها في تعزيز منظومة الردع الدفاعي في البيئة الإقليمية. وتستند هذه التوصيات إلى ما تم استخلاصه من تحليل المقابلات والوثائق والخطابات الرسمية ذات الصلة. كما تهدف إلى تقديم مقترحات عملية يمكن

الاستفادة منها في تطوير السياسات الدفاعية وتعزيز توظيف أدوات الدبلوماسية الدفاعية في إدارة التفاعلات الأمنية. ويأتي تنظيم هذه التوصيات في ثلاثة محاور رئيسة بما يحقق الاتساق بين نتائج الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها.

1. توصيات سياسية ودفاعية

1.1 تعزيز الأطر المؤسسية للدبلوماسية الدفاعية

توصي الدراسة بضرورة تطوير الأطر المؤسسية المنظمة لعمل الدبلوماسية الدفاعية في دولة قطر، بما يعزز مستوى التنسيق بين الجهات الدفاعية والدبلوماسية المعنية بالسياسة الخارجية والأمن الوطني، ويسهم في رفع كفاءة إدارة العلاقات الدفاعية في البيئة الإقليمية.

1.2 تعزيز الشراكات الدفاعية والتعاون العسكري الاستراتيجي

تدعو الدراسة إلى توسيع نطاق الشراكات الدفاعية مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما يشمل تطوير مجالات التعاون العسكري والتنسيق الأمني، على نحو يسهم في دعم منظومة الردع الدفاعي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

1.3 تطوير أدوات الدبلوماسية الدفاعية في إدارة التفاعلات الأمنية

تقترح الدراسة تطوير توظيف أدوات الدبلوماسية الدفاعية، مثل التدريبات العسكرية المشتركة والاتفاقيات الدفاعية وبرامج التعاون الأمني، بما يعزز بناء الثقة بين الدول ويدعم فاعلية الردع في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية.

2. توصيات استراتيجية

2.1 تعزيز دور الدبلوماسية الدفاعية في السياسة الخارجية القطرية

تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز توظيف الدبلوماسية الدفاعية كأداة ضمن الاستراتيجيات الدفاعية والدبلوماسية، بما يدعم موقع الدولة في التفاعلات الإقليمية ويسهم في تعزيز الاستقرار والأمن.

2.2 تطوير الخطاب الدفاعي الرسمي المرتبط بالردع

تؤكد الدراسة ضرورة تطوير الخطاب الرسمي المرتبط بالسياسات الدفاعية، بما يعكس توازنًا بين إبراز القدرات الدفاعية وتعزيز مفاهيم الاستقرار والتعاون الدولي، بما يدعم المصادقية الردعية للدولة.

2.3 تعزيز التكامل بين الدبلوماسية الدفاعية والسياسات الأمنية

تدعو الدراسة إلى تعزيز التكامل بين الدبلوماسية الدفاعية والسياسات الأمنية والعسكرية، بما يسهم في بناء منظومة ردع دفاعي متكاملة تقوم على التفاعل بين القدرات الدفاعية والتعاون الدولي.

3. توصيات بحثية

3.1 إجراء دراسات مستقبلية حول الدبلوماسية الدفاعية في دول الخليج

توصي الدراسة بإجراء دراسات مقارنة تتناول نماذج الدبلوماسية الدفاعية في دول الخليج، بما يساهم في فهم أوسع لطبيعة هذا الدور وتطوره في السياسات الدفاعية الإقليمية.

3.2 دراسة دور الدبلوماسية الدفاعية في إدارة الأزمات الإقليمية

تقترح الدراسة إجراء أبحاث تُعنى بدور الدبلوماسية الدفاعية في إدارة الأزمات الإقليمية المعاصرة، مع التركيز على التفاعل بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية في معالجة التحديات الأمنية.

3.3 توسيع الدراسات النوعية حول الخطاب الدفاعي الرسمي

تدعو الدراسة إلى توسيع الدراسات النوعية التي تُعنى بتحليل الخطاب الدفاعي الرسمي المرتبط بقضايا الردع والأمن الإقليمي، بما يدعم تطوير الأدبيات العلمية في هذا المجال.

وبذلك، تعكس هذه التوصيات تصوراً متكافئاً لتطوير توظيف الدبلوماسية الدفاعية في دعم منظومة الردع الدفاعي، بما ينسجم مع طبيعة البيئة الإقليمية المعاصرة، ويساهم في تعزيز فاعلية السياسات الدفاعية ضمن إطار يجمع بين الردع والاستقرار.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- اسعدي، إبراهيم. (2021). الإطار الدستوري للسياسة الدفاعية القطرية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://tinyurl.com/m2ynxdf2>
- البسوس، هاني. (2021). الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://tinyurl.com/6hnurk5y>
- البهي، رغدة. (2019). الردع في بيئة دولية متغيرة: مراجعة نظرية الردع وأنماطها في الأدبيات الغربية. جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، 47 (3). <https://tinyurl.com/23ezf4xv>
- بي دو روش، دي. (2018). الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجًا. (ترجمة كريم الماجري). مركز الجزيرة للدراسات. <https://tinyurl.com/mryyxawv>
- الحمود، حسن. (2023). الدبلوماسية الدفاعية: دراسة في نشأة المفهوم واستخداماته. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر. <https://tinyurl.com/4hk7vvr5>
- الخالدي، غالب. (2022). استراتيجية الردع النووي في القرن الحادي والعشرين: دراسة نقدية. المجلة العلمية - كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 13. <https://tinyurl.com/2wv2jv42>
- الكواري، مريم. (2026). العدوان الإسرائيلي على الدوحة والأمن القومي العربي. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (145)، 123 – 130. <https://tinyurl.com/5n7dj8jp>
- عامر، مصباح. (2023). التباري الاستراتيجي كمقاربة للدبلوماسية الدفاعية. مجلة المعيار، 14 (1)، 416 – 433. <https://tinyurl.com/59yix5hb>
- عبد المجيد، علي. (2022). دبلوماسية قطر الدفاعية لتحقيق المصالح الوطنية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6 (20)، 58 – 70. <https://tinyurl.com/3s8rkryt>
- فكري، مروة. (2024). سياسة الردع والدول المراجعة من منظور واقعي: أزمة سد النهضة نموذجًا. سياسات عربية، 12 (68). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://tinyurl.com/4up7ay4d>
- نويبي، محمد. (2026). الدليل الشامل - إعداد الرسائل والأطروحات. الدوحة: وزارة الثقافة. <https://tinyurl.com/cn44du37>

- نويحي، محمد. (2025). السياسة الخارجية القطرية (الطبعة السادسة). الدوحة: وزارة الثقافة.
<https://tinyurl.com/3rn4n3k4>
- وحدة الدراسات السياسية. (2025). ردّات الفعل الدولية على عدوان إسرائيل على قطر ودلالاتها السياسية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://tinyurl.com/6vdp438d>
- وحدة الدراسات السياسية. (2025). العدوان الإسرائيلي على قطر: دوافعه وتداعياته. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://tinyurl.com/ynud6zxb>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Mohannadi, F. H. (2023). Defense strategy of Qatar 2013–2020 (master's thesis). Qatar University.
<https://tinyurl.com/5f7kjt2d>
- Arshad. (2025). Post-Doha Attack: The Changing Dynamics of Qatar-US Security Cooperation. Indian Council of World Affairs. <https://tinyurl.com/4y5w25pb>
- Brady, A.-M., & Thorhallsson, B. (2018). Small States and the New Security Environment. Springer.
<https://tinyurl.com/3aams3nw>
- Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press.
- Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2018). Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches (4th ed.). Sage Publications. <https://tinyurl.com/32rnrw6x>
- DEFENSE HERE. (2026). DIMDEX 2026: Qatar–Turkey strategic cooperation to enhance unmanned systems capabilities. <https://tinyurl.com/365seekxj>
- Drab, L. (2018). Defence diplomacy – an important tool for the implementation of foreign policy and security of the state. Security and Defence Quarterly, 20(3), 57–71. <https://tinyurl.com/3znm3pna>

- Drab, L. (2018). Defence diplomacy – an important tool for the implementation of foreign policy and security of the state. *Security and Defence Quarterly*, 20(3), 57–71. <https://tinyurl.com/3znm3pna>
- Hamdi, S., & Salman, M. (2020). The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States. *Asian Politics & Policy*, 12(2), 127–152. <https://tinyurl.com/4mysbs87>
- Hellman, M. E. (2019). Rethinking national security (Special Report). Federation of American Scientists <https://tinyurl.com/m7td7js>
- Huth, P. K. (1999). Deterrence and international conflict: Empirical findings and theoretical debates. *Annual Review of Political Science*, 2, 25–48. <https://tinyurl.com/49fk5bk9>
- Kamrava, M. (2025). Structure, Agency, and Persian Gulf Security: Continuity amid Change. *Comparative Strategy*, 44(1), 115–129. <https://tinyurl.com/nykysv6b>
- Leeds, B. A. (2003). Alliance reliability in times of war: Explaining state decisions to violate treaties. *International Organization*, 57(4), 801–827. <https://tinyurl.com/yc4dv9n9>
- Mazarr, M. J. (2018). Understanding Deterrence. RAND Corporation. <https://tinyurl.com/43wkz7vz>
- Mueller, K. (2020). The Continuing Relevance of Conventional Deterrence. In F. Osinga & T. Sweijis (Eds.), *NL ARMS Netherlands Annual Review of Military Studies 2020*. <https://tinyurl.com/nd2vp37e>
- Muniruzzaman, A. N. M. (2020). Defence diplomacy: A powerful tool of statecraft. *CLAWS Journal*, 13(2), 63–80. <https://tinyurl.com/mr25dbxw>
- Ouellet, E., D’Agata, M., & Stewart, K. (2022). Deterrence in the 21st Century: Statecraft in the Information Age. University of Calgary Press. <https://tinyurl.com/46jwpr64>
- Priya, L. (2024). The changing foreign policy dynamics of GCC states. *Journal of Gulf Studies*. <https://tinyurl.com/ymnzt8f>
- Saidy, B. (2020). Qatar’s Military Power and Diplomacy: The Emerging Roles of Small States in International Relations. <https://tinyurl.com/muekufu4>
- The Consulate General of the State of Qatar. (2025). How Qatar, US Developed Comprehensive Strategic Partnership Built on Trust, Shared Interests. <https://tinyurl.com/3wdfan7t>

- 
- United Nations. (1974). Definition of aggression (General Assembly Resolution 3314).

<https://tinyurl.com/5xrwd9hn>

- Wilner, A. S. (2015). Deterring rational fanatics. University of Pennsylvania Press.

<https://tinyurl.com/4v6psux2>

- Ćutić, D. (2022). Defence diplomacy and international relations. *Strategos*, 6(2), 59–75.

<https://tinyurl.com/yc379tvh>

الملاحق

ملحق (1): أسئلة المقابلات

تُعتبر المشاركة في هذه المقابلة طوعية بالكامل، وتحفظ السرية التامة، ويحق لكم الامتناع عن الإجابة عن أي سؤال أو الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. وتُستخدم هذه البيانات لأغراض البحث العلمي فقط. وتعتمد على أسئلة مفتوحة تركّز على الخبرة والتصورات المهنية.

المحور (1): الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية	
1. كيف يمكن توصيف مفهوم الدبلوماسية الدفاعية في سياق التفاعلات الأمنية الإقليمية المعاصرة؟	
2. كيف يمكن تقييم حضور الدبلوماسية الدفاعية في الحالة القطرية؟	
3. برأيك ما العوامل التي قد تُفسّر خصوصية الدبلوماسية الدفاعية القطرية؟	
المحور (2): الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي القطري	
1. كيف يمكن فهم العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية ومنظومة الردع الدفاعي لدولة قطر؟	
2. كيف تُفهم مساهمة أدوات الدبلوماسية الدفاعية في تعزيز البناء الردعي القطري؟	
3. كيف تُقرأ دلالات الرسائل الدفاعية القطرية في سياق الردع الإقليمي؟	
المحور (3): أدوات الدبلوماسية الدفاعية القطرية	
1. ما أبرز الأدوات أو الممارسات المرتبطة بالدبلوماسية الدفاعية القطرية؟	
2. كيف يُفهم دور التحالفات الدفاعية القطرية ضمن إطار الردع الدفاعي؟	
3. كيف تُقرأ الاتفاقيات الدفاعية القطرية بوصفها رسائل استراتيجية؟	
المحور (4): الخطاب الرسمي القطري	
1. كيف يُعرض مفهوم الردع الدفاعي في الخطاب الرسمي القطري؟	
2. كيف يُقدّم دور الدبلوماسية الدفاعية ضمن الخطاب الرسمي القطري؟	
3. ما المفاهيم أو الرسائل الأكثر حضوراً عند الربط بين الدفاع والدبلوماسية في الخطاب القطري؟	
المحور (5): التحديات الإقليمية والسياق الاستراتيجي	
1. كيف تؤثر التحديات الإقليمية في صياغة الخطاب الدفاعي أو السياسات الدفاعية القطرية؟	
2. كيف تُفهم إعادة صياغة الرسائل الدفاعية القطرية في سياق الأزمات الإقليمية؟	
3. كيف تُسهم علاقة البيئة الإقليمية بإبراز أدوات أو مقاربات للدبلوماسية الدفاعية القطرية؟	
سؤال ختامي	هل هناك أي جانب مرتبط بالدبلوماسية الدفاعية أو الردع الدفاعي القطري لم نتطرق إليه وترغب في إضافته؟

انتهت الأسئلة

ملحق (2): الوثائق

1	https://tinyurl.com/5u9jujxa . 2025. ضمان أمن دولة قطر. حكومة الولايات المتحدة (السجل الفيدرالي).
2	https://tinyurl.com/5n9xw79j . 2025. بيان مشترك بين الولايات المتحدة وقطر. وزارة الخارجية الأمريكية.
3	https://tinyurl.com/bdht8ut4 . 2022. تعيين دولة قطر كحليف رئيسي من خارج حلف الناتو. حكومة الولايات المتحدة.
4	https://tinyurl.com/23tvj2yw . 2018. قطر توقع اتفاقية أمنية مع حلف الناتو. منظمة حلف شمال الأطلسي.
5	https://tinyurl.com/4umhs4tc . 2025. البيان المشترك للحوار الاستراتيجي بين دولة قطر والجمهورية الفرنسية. وزارة الخارجية القطرية.
6	https://tinyurl.com/3mrtskbf . 2015. اتفاقية بشأن التعاون العسكري بين قطر وتركيا. وكالة الأناضول.

ملحق (3): الخطابات

1	https://tinyurl.com/2wv8f52p . 2025. خطاب أمير دولة قطر في الدورة (80) للجمعية العامة للأمم المتحدة. الديوان الأميري القطري.
2	https://tinyurl.com/22kncbbh . 2025. خطاب أمير دولة قطر في افتتاح الدورة (54) لمجلس الشورى. مجلس الشورى القطري.
3	https://tinyurl.com/57vvn8ez . 2018. خطاب أمير دولة قطر في مؤتمر ميونخ للأمن. مكتب الاتصال الحكومي.
4	https://tinyurl.com/tn96atzw . 2025. خطاب رئيس مجلس الوزراء القطري في الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن. وزارة الخارجية القطرية.
5	https://tinyurl.com/5fcvvrbe . 2026. مداخلة رئيس مجلس الوزراء القطري في اجتماع المجلس الوزاري الاستثنائي. وزارة الخارجية القطرية.
6	https://tinyurl.com/3w6k6u4x . 2026. مداخلة رئيس مجلس الوزراء القطري في الاجتماع الوزاري المشترك. وزارة الخارجية القطرية.